

## دور آليات التحول الرقمي في تقييم الجدارة الائتمانية لشركات الأعمال الكويتية (دراسة ميدانية)

إعداد

متعب عبد الله غنام الطيري

إشراف

أ.د/ شريف محمد علي

د/ مروة أحمد عبد الرحمن

أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة ونائب رئيس  
الجامعة لشئون التعليم والطلاب  
جامعة مدينة السادات

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

### أولاً: المقدمة:

شهدت الأونة الأخيرة تطوراً مذهلاً في الأجهزة والآلات والأنظمة الذكية التي قدمت حلولاً ابتكارية لاختصار الوقت، وخفض التكلفة وتحقيق مرونة أكبر وكفاءة أكثر في العمليات الإنتاجية والخدمية، وقدرة كبيرة في معالجة البيانات باستخدام نظم الذكاء الاصطناعي، ولا شك أن هذه المستجدات سوف تعمل على اتساع نطاق التطوير والتغيير وحدوث تحولات غير مسبوقه في الاقتصاد وسوق العمل والقطاع الصناعي. ويمثل التحول الرقمي أحد أهم دوافع ومحفزات النمو في كبرى الشركات والدوائر الحكومية، مما يفرض عملياً خوض سباقاً حاسماً لاستخدام استراتيجيات فعالة وتطوير حلول مبتكرة تضمن استمراريتها في دائرة المنافسة كما تساعد تقنيات الثورة التكنولوجية الرابعة على انتقال القطاعات الحكومية أو المؤسسات بشكل عام إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات وتقديم الخدمات من خلال الأجهزة المتصلة بالإنترنت الأشياء حول العالم والتي تشهد نمواً كبيراً وصل عددها اليوم إلى ما يقارب ٤,٨ مليار دولار (Tomashevskiy, A and Daniel K, 2015, p. 301).

وقد كشفت توقعات مؤشر سيسكو للتواصل الشبكي المرئي أن أكثر من ٥٠٠ مليار جهاز وشيء سيكون متصل بالإنترنت بحلول عام ٢٠٣٠ م، الأمر الذي يؤكد أن المرحلة الحالية والمستمره من التحول الرقمي تعد الأكبر أثراً وأكثر صعوبة من مراحل التحول التقني السابقة، كما أكد الخبراء والمهتمين بتحليل ونمذجة البيانات أن الاضطراب الرقمي الذي تشهده معظم قطاعات الأعمال والمؤسسات الحكومية حالياً سيكون المحرك في تحقيق تغييرات جذرية في الاقتصاديات والمدن والمجتمعات الذكية (Chanias et al., 2019, p.20).

وفي هذا السياق يفرض التحول الرقمي على المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة ضرورة الاستفادة من إنترنت الأشياء لتكون أكثر إدراكية وقدرة على التنبؤ والمرونة في العمل والريادة في الأداء كسمات رئيسية تمكنها من الابتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة من أعمالها الأمر الذي يستوجب من هذه المؤسسات تطبيق الإطار الرقمي بالارتكاز على المحاور الأربعة الرئيسية: التقنيات والبيانات والأشخاص والعمليات، ولاشك أن هذا العدد الهائل من الأجهزة المتحركة وأدوات الاتصال بالإنترنت والخدمات الرقمية في القطاعين العام والخاص ستحتاج إلى شبكات ضخمة وبنية تحتية متطورة (Twizeyimana and Andersson, 2019, p.20).

وانطلاقاً من التزام الكويت بتحقيق الشمول المالي والتركيز مؤخرًا على تقنيات التحول الرقمي عبر التكنولوجيا المالية كواحدة من الأعمدة الرئيسية في بيئة ريادة الأعمال المصرية، بما يسهم بشكل رئيسي في الوصول إلى الشرائح المجتمعية التي لا يوجد لها تعاملات مصرفية، وتواجه تحديات كبيرة للوصول إلى الأنظمة المصرفية التقليدية، عبر حلول التكنولوجيا المالية والتي تستطيع معالجة هذه التحديات من خلال توفير حلول أكثر سهولة وسرعة بأسعار مناسبة للجميع، مما يعيد هيكلية قطاع الخدمات المالية والمصرفية من خلال الرقمنة والشمول المالي (Rasheed et al., 2019).

وتأكيداً على أهمية التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي بالكويت، بادرت الحكومة الكويتية بإنشاء كل من المجلس القومي للمدفوعات والمجلس الأعلى للتحول الرقمي والمجلس الأعلى للأمن، ووضع خطة شاملة لنشر الوعي المجتمعي بأهمية التحول الرقمي وتحقيق طفرات على صعيد البنية التحتية الرقمية، فضلاً عن إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية عام ٢٠١٧م في إطار تشجيع التجارة الإلكترونية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد"، وكذلك تدشين مشروع البنية المعلوماتية الكويتية لربط أكثر من ٧٠ قاعدة بيانات حكومية ببعضها، وتفعيل المحرك الرقمي القومي (G2G)، ومنصة تقديم الخدمات الحكومية إلى جانب منصة تقديم خدمات المحمول والتوسع في تطوير منافذ تقديم الخدمات الحكومية، فضلاً عن نشر نقاط الدفع والتحصيل الإلكتروني (POS) (عبد النبي، ٢٠٠٤، ص ٥٠).

### ثانياً: مشكلة البحث:

استناداً على محددات وعوامل تدني جودة الخدمات الحكومية التقليدية بكافة القطاعات، وتوافقاً مع أهمية ومزايا التحول نحو تطبيقات الحكومة الإلكترونية من حيث: تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية بموقعها الرسمي على الإنترنت، السرعة والدقة والانجاز في الأداء بين الدوائر الرسمية، تعزيز الاتصال الدائم بالجمهور، تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطنين، وكذلك تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية. وتذليلاً لمعوقات الوصول إلى الحكومات الإلكترونية وتأثيرها على استياء المستخدمين من خلال نموذج قياس جودة الحكومة الإلكترونية باستخدام: جودة المعلومات، وجودة النظام، وجودة الخدمة، واستعداد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (Al-rawahna et al, 2018, p. 13).

وفي سياق توفير التحول الرقمي فرصاً ضخمة للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة على مختلف الجوانب، لعل أهمها تحقيق أهدافها المنشودة ورؤيتها الإستراتيجية بأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة، كما سيفتح فرصة أكبر للتناسق والتناغم بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما بالتعاون مع كافة الوزارات، وكذلك نشر الوعي بحتمية تطبيقه ودوره الرئيسي في نمو هذه القطاعات وازدهارها بما سينعكس إيجابياً على تقدم الدول لتكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل، فضلاً عن تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء والجمهور بصفة عامة. وعلى الرغم من أن التحول الرقمي يساعد المؤسسات والوحدات الإدارية والشركات خاصة في التوسع والانتشار على نطاق واسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال تطبيقات القنوات التكنولوجية المختلفة، إلا أنه توجد العديد من العوائق التي تعرقل عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات الحكومية والشركات أهمها (الراوي، ٢٠٠٩، ص ٢٠): صعوبة تحديد الأولويات التطبيقية لآليات التحول الرقمي، ونقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج، فضلاً عن التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجية، وكذلك نقص الكفاءات والقدرات المؤهلة علمية وعملية لقيادة برامج التحول الرقمي والتغيير داخل المؤسسات، وغيرها من العوائق القانونية والسيادية التي تقف أمام نجاح تنفيذ برامج التحول الرقمي وتحقيق أهدافها المرجوة. وتمشيا مع التطورات الدولية المعاصرة، وتأكيداً على الدور الحيوي الذي تقوم به الحكومات العربية بوجه عام والحكومة الكويتية على وجه التحديد، لإصلاح بيئة الأعمال الرقمية والحد من المعاملات الورقية، وسعيها نحو تخفيف إجراءات فتح الحساب عن طريق بطاقات الهوية الوطنية، والتحقق من معلومات العميل من خلال نظام الهوية الرقمية الوطني" والذي يتيح أيضاً التحقق من القياسات الحيوية. ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ١- ما هي طبيعة وأهمية التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات؟ وما هي أهم مؤشرات قياسه بالبنوك الكويتية؟
- ٢- هل توجد علاقة بين البيات التحول الرقمي في تقييم الجدارة الائتمانية لشركات الاعمال الكويتية؟
- ٣- ما هي التحديات التي تواجه التحول الرقمي بشركات الأعمال الكويتية؟ وإلى أي مدى تسهم حوكمة الشركات في الحد منها؟
- ٤- ما هي انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي على جودة الخدمات الحكومية الالكترونية؟

### ثالثاً: أهداف البحث:

يتجسد الهدف الرئيس للبحث في دراسة وتحليل انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي بأبعاده المختلفة على البيات تقييم الجدارة الائتمانية بشركات الأعمال الكويتية التي تتجلى في جودة الخدمات المقدمة بالمؤسسات الإدارية للمواطنين، مع التركيز على متطلبات حوكمة المعايير الإجراءات التحول الرقمي، وإشكاليات التطبيق، وطبيعة وماهية قواعد المحاسبة والمساءلة التي تضمن نجاحه. وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على طبيعة وأهمية التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات؟ وما هي أهم مؤشرات قياسه بالبنوك الكويتية .
- ٢- دراسة علاقة بين البيات التحول الرقمي في تقييم الجدارة الائتمانية لشركات الأعمال الكويتية.
- ٣- التعرف على طبيعة التحديات التي تواجه تنفيذ آليات التحول الرقمي. وإلى أي مدى ساهمت حوكمة المعايير وقواعد المحاسبة والمساءلة في الحد منها.
- ٤- دراسة انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي على جودة الخدمات الحكومية الالكترونية.

### رابعاً: أهمية ودوافع البحث:

- ١- تزايد الدور الفعال للتحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات في ربط القطاعات الحكومية و/أو الخاصة ببعضها البعض، بما يدعم تنفيذ الأعمال المشتركة بمرونة وتناغم حقيقي يعكس على جودة المنتجات والخدمات المقدمة للمستفيدين.
- ٢- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة سواء في معاملات القطاع المصرفي الكويتي، بما يواكب مستحدثات عصر الرقمنة.
- ٣- تسليط الضوء على دور تطبيق آليات التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمات الحكومية الالكترونية.
- ٤- إرساء الأطر والضوابط العلمية بشأن تفعيل التحول الرقمي بالوحدات والمؤسسات الحكومية.

### خامساً: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي كأحد ابتكارا تكنولوجيا المعلومات في مجال تقييم الجدارة الائتمانية وتحديد المخاطر:

#### ١- مفهوم وأهداف التحول الرقمي : Digital transformation

يشير التحول الرقمي إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع، يشير إلى التغييرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية عملنا والتفاعل معها وكيفية تكوين الثروة ضمن هذا النظام. وقد تعددت التعريفات التي تناولتها الدراسات السابقة للتحول الرقمي، والتي عرفت التحول الرقمي بأنه: عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي والتي تكون إما مسبب أو شرط مسبق لاستخدام التكنولوجيا ( Muehlburger et al., 2019 p.31). حيث يتم التعامل مع موضوع التحول الرقمي بشكل مكثف مع المفاهيم الإستراتيجية الجديدة، وخاصة إستراتيجية الأعمال الرقمية وإستراتيجية التحول الرقمي. ومن ثم تكمن الفكرة الرئيسية في إستراتيجية الأعمال الرقمية في كيفية فهم تكنولوجيا المعلومات كشرط أساسي للابتكار وتحقيق القدرة

التنافسية. كما قدمت دراسة (Vial, 2019, p. 126) مفهوم التحول الرقمي بأنه " عملية تهدف إلى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها باستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات"، في حين قدمت دراسة (Netheler et al., 2018, p.136) مفهوم شامل للتحول الرقمي بأنه " استخدام التقنيات الرقمية الحديثة (وسائل التواصل الاجتماعي أو الأجهزة المحمولة أو التحليلات أو الأجهزة المدمجة) لتمكين تحسينات الأعمال: تحسين خدمة العملاء ، أو تبسيط العمليات ، أو إنشاء نماذج أعمال جديدة ". وفي ضوء هذه الجهود يوجد مستخدمون داخليون وخارجيون للخدمات الرقمية يجب تضمينهم في جهود التحول الرقمي من خلال أربعة جوانب ( Mergel et al., 2018, p. 296 ) :

- القدرات الديناميكية كشرط مسبق للتحول الرقمي.
- مشاركة المستخدمين في تصميم الخدمات الرقمية.
- الإنتاج والإبداع المشترك لزيادة سرعة الخدمات الرقمية.
- الإنشاء المشترك مع السجلات المفتوحة لتحسين تقديم الخدمات الرقمية.

كما يعد التحول الرقمي أحد المتطلبات للمؤسسات والشركات القائمة بشكل خاص ، حيث يواجه أصحاب العمل تحديات وحواجز عند البحث عن نماذج الأعمال المبتكرة وكيفية تنفيذها من أجل التحول الرقمي بالنظر إلى تراثهم . وغالبا ما يجبرون على التعامل مع النزاعات والمقايضات بين الطرق الحالية والجديدة لممارسة الأعمال التجارية. والتطوير قد يتطلب الانتقال الرقمي في كثير من الأحيان خروجه ملحوظة عن الوضع الراهن وقد يؤدي إلى تقادم نماذج الأعمال الحالية.

ويدور التحول الرقمي حول تبني التقنيات المضطربة لزيادة الإنتاجية وخلق القيمة والرفاهية الاجتماعية. لقد قدمت العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات متعددة الأطراف وروابط الصناعة دراسات استشرافية إستراتيجية لتبني سياسات طويلة الأجل ، ومن خلال اقتراح تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتحول الرقمي تناولت دراسة ( Duarte & Ebert, 2018, p. 19 ) أهداف التحول الرقمي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في النقاط الآتية:

- تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكارا وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع.
- تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع.
- إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها.
- تعزيز حماية البيانات الرقمية، والشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية، وتعزيز الثقة.
- تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات، وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع. - تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية.

## ٢- مراحل التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات :

بالنظر إلى الطبيعة متعددة التخصصات والتغطية الواسعة لأبحاث التحول الرقمي، قامت دراسة (Davison & Tarafdar, 2018, p.2) بمراجعة الأدبيات المختلفة لفهم ماهية وطبيعة التحول الرقمي للشركات والمؤسسات العامة . ولفهم التحول الرقمي بشكل أفضل يجب دراسة وجهات نظر الحقول المعرفية المختلفة بدلا من الاعتماد على حقل معرفي واحد كما يساعد تبادل المعرفة على فهم الضرورات الإستراتيجية للتحول الرقمي بشكل أفضل ، حيث يشمل مجالات وظيفية متعددة بما في ذلك التسويق، ونظم حيث يشمل مجالات وظيفية متعددة بما في ذلك التسويق، ونظم المعلومات، والابتكارات، والإدارة الإستراتيجية، وإدارة العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد جميع التخصصات مراحل التغيير الرقمي، حيث تتراوح من تغييرات بسيطة نسبيا إلى تغييرات أكثر انتشارا. وبناء على مراجعة النطاق حددت أغلب الدراسات ( Verhoef Et al., 2019, p. 13 ) ثلاثة مراحل للتحول الرقمي، والتي تشمل: الرقمنة (النمذجة) Digitization ، و(التمثيل

المرئي (Digitilization) ، والتحول الرقمي Digital transformation. وتحديد استراتيجيات النمو للشركات الرقمية وكذلك الأصول والقدرات المطلوبة من أجل التحول الرقمي بنجاح . و نتناول المراحل الثلاث فيما يأتي :

#### أ - الرقمنة (النمذجة) : Digitization

تمثل الرقمنة (النمذجة) المرحلة الأولى والتي تشير إلى تشفير المعلومات التناظرية إلى تنسيق رقمي (أي إلى أصفار) بحيث يمكن لأجهزة الحاسب الآلي تخزين المعالجة ونقل هذه المعلومات ، وتشير الرقمنة إلى التغيير في المهام التناظرية إلى مهام رقمية أو تصورهما على أنها دمج تكنولوجيا المعلومات مع المهام الحالية، وعلى نطاق أوسع، باعتبارها تطوير أو تمكين لتكوينات الموارد الفعالة من حيث التكلفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات. وبناء على ما تقدم، تعرف الرقمنة لوصف الإجراء الخاص بتحويل المعلومات التمثيلية إلى معلومات رقمية. تتعلق الأمثلة باستخدام النماذج الرقمية في عمليات الطلب، أو استخدام الاستبيانات الرقمية، أو استخدام التطبيقات الرقمية للإعلانات المالية الداخلية. وعادة تعمل الرقمنة بشكل رئيسي على رقمنة عمليات الوثائق الداخلية والخارجية ، ولكنها لا تغير أنشطة إنشاء خلق القيمة (Muehlburger et al., 2019).

#### ب- الرقمنة (التمثيل المرئي) : Digitalization

تشير المرحلة الثانية للتحول الرقمي إلى مرحلة الرقمنة التمثيل المرئي والتي تعكس كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات أو التقنيات الرقمية لتغيير العمليات التجارية الحالية مثل إنشاء قنوات اتصال جديدة عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول التي تتيح لجميع العملاء الاتصال بسهولة مع الشركات ، والتي تغير التفاعلات التقليدية بين الشركاء والعملاء (Li et al., 2016, p.505) وغالبا ما يشتمل هذا التغيير على تنظيم هياكل اجتماعية تكنولوجية جديدة مع مصنوعات رقمية، والتي لم تكن ممكنة بدون التقنيات الرقمية. وفي ظل مجال التكنولوجيا الرقمية تعمل تقنية المعلومات كعامل مساعد رئيسي للاستفادة من إمكانيات العمل الجديدة من خلال تغيير العمليات التجارية الحالية، مثل الاتصالات، التوزيع، أو إدارة العلاقات التجارية. ومن خلال الرقمنة ، تطبق الشركات التقنيات الرقمية لتحسين العمليات التجارية الحالية عن طريق السماح بتنسيق أكثر فعالية بين العمليات و/أو عن طريق خلق قيمة إضافية للعملاء من خلال تعزيز تجارب المستخدم العميل، وبالتالي لا تركز الرقمنة على وفورات التكاليف .

#### ج- التحول الرقمي : Digital Transformation

هي المرحلة الأكثر انتشارا والتي تصف التغيير على مستوى الشركة والذي يؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة والتي قد تكون جديدة للشركات الرائدة أو الصناعة بشكل عام كما تتنافس الشركات فيما بينها من أجل تحقيق ميزة تنافسية من خلال نماذج أعمالها ، وكذلك من خلال الكيفية التي من خلالها يتم إنشاء المؤسسة وتقديم قيمة للعملاء ، ثم تحويل العوائد المستلمة جراء استخدام العمليات الرقمية إلى أرباح. ويقدم التحول الرقمي نموذج عمل جديد عن طريق تطبيق منطق عمل جديد لإنشاء القيمة والحفاظ عليها (Paganì & Pardo, 2017, p.190). ويؤثر التحول الرقمي على الشركة بأكملها وطرق ممارستها للأعمال ، ويتجاوز الرقمنة (التمثيل المرئي) Digitalization - تغيير العمليات والمهام التنظيمية البسيطة ، حيث يعيد ترتيب العمليات لتغيير منطق عمل الشركة أو عملية خلق حيث يعيد ترتيب العمليات لتغيير منطق عمل الشركة أو عملية خلق القيمة. على سبيل المثال، يتجلى التحول الرقمي في قطاع الرعاية الصحية من خلال الاستخدام الواسع والعميق لتكنولوجيا المعلومات والذي يغير بشكل أساسي توفير خدمات الرعاية الصحية. كما يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات تحويلية ويؤدي إلى تغييرات أساسية في العمليات التجارية الحالية والإجراءات والقدرات، ويسمح لمقدمي الرعاية الصحية بدخول الأسواق الحالية الجديدة أو الخروج منها (Li et al., 2018, p.503).

### ٣- أبعاد استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي : Digital Transformation Strategies

في السنوات الأخيرة قامت الشركات في جميع الصناعات تقريبا بعدد من المبادرات الاستكشاف التكنولوجية الرقمية الحديثة واستغلال فوائدها، ويشمل ذلك في كثير من الأحيان تحويلات العمليات التجارية الرئيسية وتأثيرها على المنتجات والعمليات، وكذلك الهياكل التنظيمية ومفاهيم الإدارة. كما تحتاج الشركات إلى إنشاء ممارسات إدارية تحكم هذه التحويلات المعقدة، ويتمثل أحد تلك الأساليب المهمة في صياغة إستراتيجية للتحويل الرقمي تعمل كمفهوم مركزي لدمج التنسيق الكامل وتحديد الأولويات وتنفيذ التحويلات الرقمية داخل الشركة. وهناك مجموعة من الأبعاد الاستراتيجية التحول الرقمي بغض النظر عن الصناعة أو الشركة التي يتم في ظلها اعتناق استراتيجيات التحول الرقمي، فإن استراتيجيات التحول الرقمي لديها عناصر معينة مشتركة، يمكن أن تعزى هذه العناصر إلى أربعة أبعاد أساسية نتناولها فيما يأتي (Matt et al., 2015, p.341):

(أ) استخدام التقنيات التكنولوجية : Use of technologies يعالج موقف الشركة من التكنولوجيا الجديدة وكذلك قدرتها على استغلال هذه التقنيات، لذلك يحتوي على الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات للشركة وطموحها التكنولوجي في المستقبل.

(ب) التغييرات في خلق القيمة : Changes in value creation ويتعلق الأمر هنا بتأثير استراتيجيات التحول الرقمي على سلاسل القيمة للشركات، وإلى أي مدى تنحرف الأنشطة الرقمية الجديدة عن الأعمال الأساسية الكلاسيكية التي لا تزال تناظرية في كثير من الأحيان. حيث توفر المزيد من الانحرافات فرصا لتوسيع وإثراء مجموعة المنتجات والخدمات الحالية، لكنها غالبا ما تكون مصحوبة باحتياجات أقوى بالجدارات التكنولوجية والمتعلقة بالمنتجات ومخاطر أعلى بسبب الخبرة الأقل في المجال الجديد.

(ج) التغييرات الهيكلية : Structural changes غالبا ما تكون هناك حاجة إلى تغييرات هيكلية لتوفير أساس مناسب للعمليات الجديدة، وتشير التغييرات الهيكلية إلى الاختلافات في الإعدادات التنظيمية للمؤسسات، خاصة فيما يتعلق بوضع الأنشطة الرقمية الجديدة داخل هياكل المؤسسات والوحدات الإدارية.

(د) الجوانب المالية (العمار، ٢٠١٦، ص ٢٥٤): Financial aspects

لا يمكن تفعيل الأبعاد الثلاثة السابقة إلا بعد النظر في الجوانب المالية ويشمل ذلك قدرة الشركة على التمويل بسبب تناقص الأعمال الأساسية من أجل تمويل متطلبات التحول الرقمي، فالجوانب المالية هي المحرك والقوة الملزمة لإحداث التحول الرقمي. في حين أن انخفاض الضغط المالي على الأعمال الأساسية قد يقلل من التوجه الملحوظ للتطبيق، فإن الشركات التي تتعرض بالفعل لضغوط مالية قد تنفجر إلى طرق خارجية لتمويل التحول. لذلك، يتعين على الشركات مواجهة الحاجة إلى إجراء التحويلات الرقمية واستكشاف خياراتها بشكل مفتوح وفي الوقت المناسب. ولقد أصبحت صياغة وتنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي (DTS) مصدر اهتمام رئيس للعديد من المنظمات ما قبل الرقمية، بالنظر إلى الآثار التحويلية للتكنولوجيا الرقمية على جميع جوانب البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة تقريبا. وتمثل المؤسسات السابقة للتكنولوجيا شركات قائمة تابعة لصناعات تقليدية، مثل تجارة التجزئة أو السيارات أو الخدمات المالية، والتي كانت ناجحة مالية في الاقتصاد قبل الرقمي، ولكن يشكل الاقتصاد الرقمي تهديدا كبيرا لها في الوقت الحالي.

على عكس المنظمات الرقمية المولودة مثل Alphabet أو Amazon أو Tencent، غالبا ما تحتاج المؤسسات السابقة للتغير الرقمي إلى تغيير مؤسستها بالكامل ونموذج أعمالها وعملياتها لأنها تعتمد تقنيات رقمية، حيث يمكن للتقنيات الرقمية أن تحول منتجات المنظمة وخدماتها وعملياتها ونماذج أعمالها، فضلا عن بيئتها التنافسية. وبالنسبة للمؤسسات ما قبل الرقمية، يعد التحول الرقمي شكلا كلا من تحول الأعمال التجارية الذي يتم تمكينه بواسطة نظم المعلومات المصحوبة بتغيرات اقتصادية وتكنولوجية أساسية على المستويين التنظيمي والمستوى الصناعي (Chanias et al., 2019, p.31).

#### ٤- انعكاسات حوكمة شركات الأعمال الكويتية التحول الرقمي:

##### آليات الحوكمة في ظل التحول الرقمي :

وهنا يجب التفرقة بين مصطلحي الحكومة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية ، حيث يعكس مصطلح الحكومة الإلكترونية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين أداء الخدمات والوظائف الحكومية والتحول في العمليات الحكومية لتعزيز الكفاءة والفعالية ومستوى تقديم الخدمة. بينما يعكس مصطلح الحكومة الإلكترونية الحكم الرشيد للخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن بشكل مثالي وشفاف. وفي ضوء التحول الرقمي، تهدف الحكومة إلى وضع نظام محكم يجعل من عملية حدوث أخطاء أو انحرافات عملية صعبة، ومن ثم نشر ثقافة الانضباط.

#### ٥- دور تقنيات التحول الرقمي في تعزيز الجدارة الائتمانية (Arias et al., 2018, p. 28):

في الأونة الأخيرة أصبحت أهمية التحول الرقمي قيد المناقشة التفصيلية لصانعي السياسات والأكاديميين لتحقيق النمو الاقتصادي ، ويشير التمويل الرقمي الخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لعملائها من خلال ربط الوسائط الرقمية مثل الهواتف المحمولة والإنترنت والبطاقات بأنظمة الدفع الرقمية الآمنة، كما يسهم التمويل الرقمي في التغلب على القضايا التي لا تزال قائمة للأفراد والشركات والحكومات والاقتصاديات. حيث تؤثر الرقمنة على مستوى الشمول المالي ورفعها إلي جانب العديد من الفوائد مثل تخفيض التكلفة المالية للمعاهد المالية ومقدمي Fintech ، وخدمات مالية سريعة وآمنة ، وتحسين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتأثير إيجابي طويل الأجل على الأداء المصرفي ( Rasheed et al 2019, p. 578). ويمكن التأكيد على أن ظهور التقنيات الرقمية الجديدة والقوية والمنصات الرقمية والبنية التحتية القمية قد حول الابتكار وريادة الأعمال بطرق مهمة ، بالإضافة إلى فتح فرص جديدة للمبتكرين ورجال الأعمال، ومن ثم فإن التقنيات الرقمية لها تأثيرات واسعة على خلق القيمة والمحافظة عليها. ولاشك أن البحوث التي تهدف إلى فهم التحول الرقمي للاقتصاد تحتاج إلى دمج مستويات متعددة ومتنوعة من التحليل واحتضان الأفكار والمفاهيم من مجالات تخصصات متعددة، والإقرار صراحة بدور التقنيات الرقمية في تحويل المنظمات والعلاقات الاجتماعية . حيث حددت دراسة (Nambisan et al., 2019, p. 1472) ثلاثة محاور رئيسية تتعلق ب " انفتاح الرقمنة - الإمكانيات - البراعة " مع إيجاز المشكلات البحثية العامة المتعلقة بلا منها.

#### ٦- الجدارة الائتمانية: (البرزنجي، ٢٠١٨، ص ١٢١)

ترتبط الجدارة الائتمانية بمفهوم الائتمان والذي يعتبر الثقة التي يتم تقديمها من قبل المصرف الشخص سواء أكان طبيعي أو معنوي من خلال منحه مبلغ من المال لاستخدامه بهدف ما خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها ما بين الطرفين، وحسب شروط يتم وضعها في العقد، ويكون مقابل عائد متفق عليه ومن خلال ضمانات تعطي القدرة لدى المصرف على استرداد قرضه في حال أنه توقف عن السداد في فترة زمنية معينة (Dogarawa,2010, p.30).

##### أ- مفهوم الجدارة الائتمانية:

عرف البنك الاحتياطي الفيدرالي الجدارة الائتمانية على أنها المقدرة والرغبة في الماضي والمستقبل لسداد الائتمان ( Jonckheere & Vermeylen, 2011, p.107). ويقصد بالجدارة الائتمانية على أنها كافة أحجام القروض التي تمكن المقترض من القدرة على استيعابها، ومن الممكن سدادها خلال الوقت المتفق عليه، على حسب إيراداتها المستقبلية ( Baki, 2019, p.36) وقد عرف (Arias et al., 2018, p. 219) الجدارة الائتمانية على أنها الثقة في توفر السلامة المالية الكافية والمناسبة للمقترض، بحيث أن التوسع في الائتمان يولد فرص تعثر قليلة. ومن الممكن تعريف الجدارة الائتمانية بالنسبة للدولة على أنها قدرة الدولة على الاستمرار في خدمة كافة الديون الخارجية والوفاء بجميع الالتزامات التي من الممكن أن تترتب على

هذه الديون في الموعد المطلوب، دون الحاجة لطلب إعادة جدولة أو فشل في السداد بالموعد المناسب (Chaplinska, 2012, p.38) لذلك فإن الجدارة الائتمانية تدل على التحقق من إمكانية العميل على سداد الائتمان الممنوح له، وفوائده والعمولات المترتبة عليه، وحسب شروط العقد المبرم مع المصرف (Liberman et al., 2018, p. 595) ويمكن تحديد الجدارة الائتمانية للاقتصاد المدين بمستوى قدرته على أداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي، مما يتطلب حسب وجهة الدائنين ما يلي (Aisbet et al., 2017, p.40):

- أن يكون الاقتصاد المدين لديه القدرة على إنتاج فائض من سلع وخدمات قابلة للبيع في الأسواق الدولية مقابل الحصول على عملات أجنبية، ومن الممكن استخدامها في أداء مدفوعات خدمة الدين.  
- تكون موارد النقد الأجنبي للاقتصاد تحت سيطرة السلطات الموكل إليها خدمة الدين الخارجي.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الجدارة الائتمانية على أنها قدرة العميل ورغبته في سداد الالتزامات المستقبلية والتي قد تنشأ عن منحة قدر معين من الائتمان، حسب الشروط التي يتفق عليها مع المصرف المالح والمنصوص عليها في عقد الاقتراض من ناحية التوقيت والدفعات، من خلال دراسة العوامل الشخصية والمالية.

#### ب- أهمية الجدارة الائتمانية (النعيمي، ٢٠١٠ ص ١٢):

تضمن ارتفاع مستوى الدين في الثمانينات إلى ارتفاع الأعباء الخارجية من خلال فوائد وأقساط مستحقة على الدول النامية، وقد استمرت وما زالت مصادر الائتمان الدولية خاصة البنك التجاري الدولي يعمل على مراجعة نفسه وتتبع سياسية مبسطة في العام ١٩٨٢، وفيما بعد ظهرت أزمة الديون المصرفية الكبرى للعديد من الدول مثل أميركا اللاتينية، بحيث لم تستطع على دفع كافة ديونها بسبب ضخامة هذه الأعباء واندلاع أزمة الديون الخارجية، وقد كانت قدرة الدول النامية للوصول للأسواق النقدية الدولية من خلال الحصول على ما تحتاجه من سيولة كبيرة (Mazumber, 2016, p.291).

ومنذ اندلاع الأزمة فقد سارعت البنوك لاتخاذ إجراءات عديدة من ضمنها تطوير نظام معلومات وهو عبارة عن إشارات إنذار مبكر، من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للبلاد المدينة، وقد تدخل صندوق النقد الدولي الإدارة أزمة المديونية الخارجية للبلاد المدينة، مما ترتب على ذلك تقييد الائتمان للدول المدينة ذات المستويات المنخفضة من الجدارة الائتمانية (Partrick & DiGiuseppe, 2010, p. 9) وأصبحت اعتبارات الجدارة الائتمانية لها تأثير مرتفع على قرارات الإقراض من جانب البنوك التجارية الدولية للدولة المدينة، وتعتمد على استمرارية الوصول للأموال من مصادر الإقراض المختلفة بشكل كبير على قدرة الدولة المقترضة على الاحتفاظ بنفس مستوى أو تحسين الجدارة الائتمانية لها، ولذلك فقد أصبح الاحتفاظ بمستوى الجدارة الائتمانية المرتفع لتلك الدول عنصر هام في تحقيق استمرارية النمو الاقتصادي (Harrison et al., 2012, p.90).

ومن الممكن التأكيد على أهمية الجدارة الائتمانية إلى الدول المقترضة أو الشخص المقترض المجموعة من العوامل والتي من ضمنها (Razvan & Keefer, 2008, p. 383):

#### - التأثير على تكلفة الإقراض الإجمالية :

بحيث تعمل البنوك التجارية على منح القروض المشتركة للدولة المدينة على أساس أسعار فائدة ثابتة، ويتم تسميتها بالسعر مضاف لها الهامش الإضافي لكل فترة مناسبة وتكون الثلاثة أشهر، ستة أشهر، وربما سنة كاملة، من أجل تحديد إجمالي تكلفة الفائدة والتي تعتبر مؤشر لإجمالي تكلفة الإقراض في أسواق المال الدولية. ومن الممكن ترجيح أهمية ارتفاع مستوى الجدارة الائتمانية للدولة المدينة، لما لها من تأثير على مستوى الجدارة الائتمانية للدولة المدينة أو الشخص المقترض، فمثلا نلاحظ بأن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد حصل معظمها على قروض بهامش إضافي على السعر الرئيسي وقد بلغ أقل من ١.٢٥٪، وفي المقابل فإن الدول النامية غير البترولية تحصل على هذه القروض بهامش إضافي على سعر الفائدة الرئيسي ويتراوح ما بين ٥٠.٢ % ٣٠٠% (Razvan & Keefer, 2008, p. 385). تحقيق استمرارية عملية النمو الاقتصادي: يتوقع أن تستمر الدول النامية في الاقتراض، وذلك في حال أنها أرادت



استمرار عملية النمو الاقتصادي لها عند معدلات مقبولة، ومحدودية التوسع في الاقتراض من المصادر الرسمية وهي الثنائية ومتعددة الأطراف، لذلك تلاحظ بأن النمو الاقتصادي للعديد من هذه الدول سيعتمد بشكل كبير على مدى قدرتهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمارات أو قروض، وهو ما يرتبط بمستوى الجدارة الائتمانية.

لذلك تعتبر الجدارة الائتمانية عنصر مهم لتسهيل وتحقيق استمرارية عملية النمو الاقتصادي لتلك الدول، ومن المتوقع بأن صانعي السياسة سيأخذون بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن مختلف السياسات وأهداف النمو على الجدارة الائتمانية (Stefan & Dreher, 2011, p.339).

### ج- نماذج الجدارة الائتمانية:

لقد تطورت نماذج الجدارة الائتمانية تبعاً لارتفاع عدد متغيراتها ومراحل متعددة، وصولاً لتقييم أكثر دقة للجدارة الائتمانية للعملاء (Tomashevskiy & Daniel, 2015) & (Pele, 2017, p.226)، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج:

#### نموذج - Characteristics of Credit (3C's):

يعرف بنموذج السمات الثلاث للائتمان، وهو أقدم نماذج الجدارة الائتمانية، وقد اعتبر هذا النموذج بأن الخصائص الثلاثة الواجب دراستها من أجل معرفة جدارة العميل هي الصفات الشخصية، ورأس المال، والمقدرة على السداد.

#### نموذج - 4 C's (The Four Characteristics of Credit):

يعرف بنموذج السمات الأربعة للائتمان، ويعمل على توسيع عوامل أو مكونات الجدارة الائتمانية الأربعة عوامل هي، المقدرة على السداد، ورأس المال، والظروف، والصفات الشخصية.

#### نموذج 5 C's (The Five Characteristics of Credit):

يعرف بنموذج السمات الخمسة للائتمان، ويعتبر الأكثر شيوعاً واستخداماً في مجال تحديد عوامل الجدارة الائتمانية، بحيث اعتبر هذا النموذج، بأنه يوجد خمسة عوامل، يجب أخذها في عين الاعتبار عند تحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين، وهذه العوامل هي، الشخصية، والمقدرة على الدفع، ورأس المال، والظروف المحيطة، والضمانات، وتعد مصدر بديل للسداد، ويجب ألا يكون توفر الضمانات منطلق لمنح الائتمان.

#### نموذج Sp's (Characteristics the Five Professional):

يعرف نموذج السمات الاحترافية الخمسة، ويتم من خلاله مراعاة خمسة جوانب في تقرير الجدارة الائتمانية للعملاء وهي العميل، والغاية، والسداد، والحماية، والنظرة المستقبلية.

#### نموذج PRISM : نموذج مشابه لنموذجي (Ps,5Cs):

ويتم من خلاله تحديد خمسة عوامل للجدارة الائتمانية، ومن ضمن هذه العوامل، النظرة المستقبلية، والقدرة على السداد، والغاية من الائتمان، والضمانات، والإدارة.

#### نموذج 6Cs (The Six Characteristics of Credit):

يعرف نموذج السمات الستة، ويتم من خلاله تحديد عوامل للجدارة الائتمانية مثل الشخصية، والمقدرة على الدفع، ورأس المال، والضمانات، والظروف المحيطة، والرقابة.

#### نموذج 7C's (The Seven Characteristics of Credit):

يعرف بنموذج السمات السبعة، ويتم من خلاله تحديد سبعة معايير للجدارة الائتمانية وهي الشخصية، والمقدرة على الدفع، ورأس المال، والضمانات، والظروف المحيطة، والتغطية، والتدفق النقدي.

#### نموذج 8Cs (The Eight Characteristics of Credit):

يعرف بنموذج السمات الثمانية، ويتم من خلاله تحديد ثمانية معايير للجدارة الائتمانية وهي الشخصية، والمقدرة على الدفع، ورأس المال، والضمانات، والظروف المحيطة، والتدفق النقدي، والالتزام، والائتمان.

#### - نموذج 9C's (The Nine Characteristics of Credit):

يعرف بنموذج السمات التسع وينطلق من نموذج CS5، وذلك ما بعد إضافة أربعة عوامل أخرى وهي الثقافة، والتعويض والتنافسية، والقرب، بالإضافة للعوامل الخمسة وهي الشخصية، والمقدرة على الدفع، ورأس المال، والضمانات، والظروف المحيطة.

#### - نموذج 18C's (The Eighteen Characteristics of Credit):

يعتبر هذا النموذج من النماذج التي أخذت مزيج من عوامل النماذج السابقة، وتم إضافة عليها العديد من العوامل، وقد شمل على ثمانية عشر عامل مثل الشخصية، والأهلية، والاستمرارية، والقانون الأساسي، العملاء والمنافسة، وضبط التكاليف الإضافية والنقد، والقدرة على التعاقد، ومصداقية الحسابات، والسبب أو الغاية، رأس المال الإجمالي المطلوب، ومساهمة البنك في رأس المال، والمساهمة في أرباح البنك، والالتزام، والطوارئ، والتنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية، والتجارة الحالية، وظروف التراجع، والقدرة على الاستمرار.

#### د- محددات الجدارة الائتمانية:

يوجد لدى الجدارة الائتمانية العديد من المحددات الاقتصادية الخاصة بالمدين، من خلال قدرته على أداء جميع مدفوعات الدين الخارجي، مما أدى إلى تحقيق مجموعة من البنود حسب ما ورد في دراسة (Acharay et al., 2017, p.33):

- يكون الاقتصاد الخاص بالمدين الذي يستطيع على إنتاج فائض من السلع والخدمات والتي تكون قابلة للاستهلاك والبيع في كافة الأسواق العالمية، من أجل الحصول على عمولات أجنبية من الممكن استخدامها في أداء مدفوعات الدين العام.

- يجب أن تكون الموارد الخاصة بالنقد الأجنبي للاقتصادي والخاصة بالمدين تحت السيطرة من جهة السلطات التي تتوكل لخدمة الدين الخارجي (الدوسري، ٢٠١٨، ص.١٢).

#### هـ- العوامل المؤثرة على الجدارة الائتمانية:

يوجد عدة عوامل من الممكن أن تؤثر على عملية الجدارة الائتمانية التي تتعرض لها المصارف والتي من ضمنها حسب ما وردت في دراسة (Tarashev, 2011, p.16)، ودراسة (DiGiuseppe & Patrick, 2016, p.354):

1. التأثير على تكلفة الاقتراض الإجمالية: فمن الممكن تقديم البنوك التجارية القروض المشتركة للدول التي تكون مدينة على شكل أسعار فائدة ثابتة، وتسمى بالسعر مضاف إليه الهامش الإضافي خلال فترة مناسبة (ثلاثة أو ستة أشهر وربما سنة كاملة) وذلك لتحديد جميع تكاليف الفائدة والتي تشمل أو توضح مؤشر لجميع تكاليف الإقراض في أسواق المال الدولية.

2. تحقيق استمرارية عملية النمو الاقتصادي: تستمر جميع الدول النامية العمل على الاقتراض بشكل دائمًا، وخصوصًا في حال العمل على النمو الاقتصادي فيما يخص معدلات منسية، وفي ضوء مستوى التوسع في الاقتراض من قبل مصادر رسمية ربما تكون ثنائية أو متنوعة الأطراف، ومن الممكن ملاحظة بأن النمو الاقتصادي في عدة دول يركز على مستوى قدرتهم من ناحية جنب رؤوس أموال أجنبية متنوعة. ويعتبر مفهوم الائتمان في عالم القدرة من المفاهيم المهمة والتي تعبر عن مستوى الإقراض، بحيث هو إلزام جهة معينة نحو جهة أخرى للاقتراض أو المدابنة، وأن يقوم الدائن على منح المدين فترة زمنية لا بد من التزامه في الدين في حال أنه انتهى على دفع قيمة الدين، لذلك فإنه شكل تمويلي استثماري يمكن أن يعتمد عليه في المصارف بجميع أنواعها (Bai et al., 2018, p. 57).

## ٧- قطاع البنوك في الكويت (البرزنجي، ٢٠١٨، ص ١١٧)

بلغت عدد المصارف الموجودة والعاملة في الكويت ما يقارب (٢٣) مصرف، بحيث أنه يوجد (١١) مصرف كويتي و (١٢) مصرف مشترك وأجنبي، ويتكون الجهاز المصرفي المحلي في الكويت من (٢) مصارف تقليدية و (٢) مصارف إسلامية، ومصرف مختص واحد. وبالرغم من وجود التحديات الاقتصادية والمالية الناجمة من تداعيات الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف العام ٢٠١٤، فقد حافظ القطاع المصرفي الكويتي على سلامته واستقراره خلال الفترة الماضية وتحديدا عامين، وذلك ما دفع وكالة موديز (Models) للتصنيف الائتماني من أجل تثبيت نظرتها المستقبلية للقطاع المصرفي في الكويت عند مستقرة وذلك في شهر أيلول من العام ٢٠١٦، وهي ما تعكس استقرار ومتانة القطاع المصرفي الكويتي على عملية استمرار الإنفاق الحكومي العالي، إضافة إلى التزام وقدرة الحكومة على دعم جميع المصارف، وذلك الأمر ما يؤدي للحفاظ على مستوى النمو ويدعم الظروف التشغيلية لتلك المصارف، بالإضافة المساهمة في ارتفاع مستوى قدرتها على تقليص على تلك الخسائر المتوقعة في مستوى استمرار أسعار النفط القليلة.

### تطورات القطاع المصرفي الكويتي:

يركز الاقتصاد الكويتي بشكل عالي على النفط، بحيث يساهم ما يقارب ٩٠٪ من كافة الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى ٥٠٪ للنتائج المحلي الإجمالي، وبالرغم من انخفاض أسعار النفط، فقد حقق القطاع المصرفي الكويتي نمو ملحوظ في العام ٢٠١٣، وقد زادت موجودات المصارف الكويتية بنسبة (٩٠١٠) بنفس الفترة، والودائع بنسبة (٢٠٥٠)، بالإضافة للقروض للقطاع الخاص بنسبة تقارب (٨٠٨) ورأس المال بنسبة (٤٠٣)، بسبب انخفاض سعر الصرف الدينار الكويتي وذلك مقابل الدولار الأمريكي في الفترة الأخيرة.

### نسبة التغيرات في القطاع المصرفي في الكويت عبر السنوات السنوات

| السنوات | نسبة النمو في الموجودات | نسبة الودائع | القروض الممنوحة | رأس المال |
|---------|-------------------------|--------------|-----------------|-----------|
| ٢٠١٣    | ٩.٢٠                    | ٨.٨          | ٧.٢             | ٧.١٨      |
| ٢٠١٤    | ٧.٧٠                    | ٣.٦          | ٥.٢             | ٨.٩       |
| ٢٠١٥    | ٥.٧٠                    | ٣.١          | ٧.٩             | ٣.٤       |
| ٢٠١٦    | ٢.٥٠                    | ٥.٧          | ٢.٥             | ٢.٥       |

ويتضح بأنه سبب التراجع في معدل نمو الموجودات بشكل كبير من خلال انخفاض ودائع المصارف للبنك المركزي والمؤسسات المالية الثانية. أما فيما يخص نسبة الربحية في المصارف الكويتية، فقد بلغ صافي الربح الكلي (٧٪) في العام ٢٠١٠، مقارنة في العام ٢٠١٤ والتي بلغت (٥.٢٩٪)، وقد شهد معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية تحسن واضح ومتساوي، ولكن مع ارتفاع معدل النمو في صافي الربح عن معدل النمو في الموجودات وحقوق الملكية (المصدر، البنك المركزي الكويتي).

وتتصف المصارف الكويتية بملائمة عالية، فقد بلغ معدل مستوى كفاية رأس المال القطاع المصرفي ما نسبته (١٧,٥٪) في العام ٢٠١٥، وتعتبر من أكثر النسب المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي والتي تبلغ (٥.١٢٪)، وقد بلغ معدل الرفع المالي (٩٠٧٪) وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب المقترحة أيضا من قبل لجنة بازل والتي تبلغ (٣٪)، وقد أوضحت نتائج الاختبارات الضغط وقدرة المصارف الكويتية على مواجهة صدمات متنوعة حسب ما ورد في السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية. أما مخاطر الائتمان، شهدت جودة موجودات القطاع المصرفي الكويتي تحسن واضح خلال الأعوام القليلة الماضية تمثل في انخفاض معدل القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض المستوى كبير بلغ (٤.٢٪) على مستوى النشاط المصرفي المحلي في نهاية العام ٢٠١٠، وتعتبر أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والبالغة حوالي ٣,٨ في العام ويعد انخفاض معدل القروض غير المنتظمة لنسبته الحالية إنجاز كبير وذلك مقارنة مع معدل القروض في العام ٢٠٠٩ والذي بلغ (١١,٥٪)، وقد وصل معدل التغطية و هي المخصصات

المتوفرة لفروض غير منتظمة في المصارف الكويتية لغاية ٢٠٥٪ و (٢٧٥٪) على مستوى النشاط المحلي، ويعتبر أعلى بشكل كبير من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والتي تبلغ ٨٧٪ في العام ٢٠٠٧، وتظهر التطورات الإيجابية جهود ومستوى بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية من أجل تحسين جودة موجودات القطاع المصرفي. وقد أظهر تقرير الوكالة فيتش للتصنيف الائتماني والذي صدر في العام ٢٠١٦، على أنه المصارف في الكويت قد تصدرت القطاع المصرفي في مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال نسبة تغطية القروض المتعثرة، وهي نسبة المخصصات المالية من أجل تغطية القروض المتعثرة لإجمالي القروض، بحيث بلغت النسبة حوالي ٢٠٨٪، وقد كان القطاع المصرفي السعودي في المركز الثاني بنسبة (١٧٦٪)، وعمان في المركز الثالث (١٤٤٪)، ومن ثم البحرين والامارات وبنسبة تغطية (١٣٠.٠٦٪) و (١٠٠.٢٪) بشكل متتالي، واحتل القطاع المصرفي القطري المرتبة الأخيرة بنسبة (١٠١.٠٦٪). وقد عمل البنك الكويتي المركزي في العام ٢٠١٦ جهوده من خلال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، بحيث تم استخدام عدد من الأدوات والتي كان من أبرزها نظام قبول ودائع الأجل من المصارف المحلية، وإصدار سندات من قبل البنك المركزي الكويتي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام من سندات الخزينة الكويتية، إضافة للتدخل المباشر.

وتتصف المصارف الكويتية بملائمة عالية، فقد بلغ معدل مستوى كفاية رأس المال القطاع المصرفي ما نسبته (١٧.٥٪) في العام ٢٠١٥، وتعتبر من أكثر النسب المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي والتي تبلغ (٥.١٢٪)، وقد بلغ معدل الرفع المالي (٩٠.٧٪) وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب المقترحة أيضا من قبل لجنة بازل والتي تبلغ (٣٪)، وقد أوضحت نتائج الاختبارات الضغوط وقدرة المصارف الكويتية على مواجهة صدمات متنوعة حسب ما ورد في السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية. أما مخاطر الائتمان، شهدت جودة موجودات القطاع المصرفي الكويتي تحسن واضح خلال الأعوام القليلة الماضية تمثل في انخفاض معدل القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض المستوى كبير بلغ (٤.٢٪) على مستوى النشاط المصرفي المحلي في نهاية العام ٢٠١٠، وتعتبر أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والبالغة حوالي ٣,٨ في العام ٢٠٠٧.

ويعد انخفاض معدل القروض غير المنتظمة لنسبته الحالية انجاز كبير وذلك مقارنة مع معدل القروض في العام ٢٠٠٩ والذي بلغ (١١٠.٥٪)، وقد وصل معدل التغطية و هي المخصصات المتوفرة لقروض غير منتظمة في المصارف الكويتية لغاية ٢٠٥٪ و (٢٧٥٪) على مستوى النشاط المحلي، ويعتبر أعلى بشكل كبير من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والتي تبلغ ٨٧٪ في العام ٢٠٠٧، وتظهر التطورات الإيجابية جهود ومستوى بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية من أجل تحسين جودة موجودات القطاع المصرفي. وقد أظهر تقرير الوكالة فيتش للتصنيف الائتماني والذي صدر في العام ٢٠١٦، على أنه المصارف في الكويت قد تصدرت القطاع المصرفي في مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال نسبة تغطية القروض المتعثرة، وهي نسبة المخصصات المالية من أجل تغطية القروض المتعثرة لإجمالي القروض، بحيث بلغت النسبة حوالي ٢٠٨٪، وقد كان القطاع المصرفي السعودي في المركز الثاني بنسبة (١٧٤٪)، وعمان في المركز الثالث (١٤٤٪)، ومن ثم البحرين والامارات وبنسبة تغطية (٤.١٣٠٪) و (١٠.٢٪) بشكل متتالي، واحتل القطاع المصرفي القطري المرتبة الأخيرة بنسبة (٦.١٠١٪).

وقد عمل البنك الكويتي المركزي في العام ٢٠١٦ جهوده من خلال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، بحيث تم استخدام عدد من الأدوات والتي كان من أبرزها نظام قبول ودائع الأجل من المصارف المحلية، وإصدار سندات من قبل البنك المركزي الكويتي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام من سندات الخزينة الكويتية، إضافة للتدخل المباشر من أجل تنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي المحلي المصدر: بنك الكويت المركزي). وقد أوضحت تعليمات بشأن تقديم البنوك المحلية تسهيلات ائتمانية في الكويت، بحيث أنه يسمح للبنوك المحلية على تقديم التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي لغير المقيم، من غير الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي، من أجل تمويل العقود التي تتجاوز قيمة ٤٠ مليون دينار كويتي، وذلك بشرط ألا تتجاوز تلك التسهيلات نسبة (٧٠٪) من القيمة الإجمالية لكل عقد، وفيما يخص

العقود والتسهيلات الائتمانية التي تتجاوز تلك الحدود، فيتعين الحصول على موافقة البنك المركزي مسبقاً بشأنها. مما يتطلب ضرورة مراعاة الشروط التالية بالنسبة لكافة التسهيلات بالدينار الكويتي والتي تقدمها البنوك لعملائها (تعليمات البنك المركزي الكويتي، ٢٠١٧):

- تقتصر التسهيلات المقدمة بالدينار الكويتي على العقود المحررة بالدينار الكويتي والتي تقدمها البنوك لعملائها غير المقيمين.

- يتعين على البنك مقدم التمويل التحقق من أن العقود التي يتم تمويلها هي عقود حقيقية، والاحتفاظ بصورة من العقود.

- يكون التمويل المقدم لهذه الحالات لكل عقد على حدة، ولا يتم منح حدود الثمانية عامة للعملاء المقترضين.

- يتم إجراء حوالة للبنك المعرض عن كافة الدفعات التي ترد على قوة العقد المقدم له التمويل، ويراعي أن تستخدم هذه الدفعات في سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة بما يتناسب مع شروط المنح.

#### سادساً: الدراسات السابقة

ويمكن استعراض الدراسات السابقة من خلال عدة جوانب من خلال تناول مؤشرات الجدارة الائتمانية والتحول الرقمي، كما يلي:

##### دراسة الطائي (٢٠١٤)، بعنوان:

"أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس المال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان والبنك الأردني الكويتي"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس المال المصارف التجارية في بنك الإسكان والبنك الأردني الكويتي.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد علاقة عكسية بين درجة التركيز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة، كما تبين بأنه يوجد علاقة عكسية قوية ما بين درجة التركيز القطاعي في محفظة القروض ورأس مال المصارف التجارية، كما تبين بأن تركيز المصرف عند منح القروض على مقترض واحد أو قطاعات اقتصادية معينة ربما يؤدي لزيادة خطر عدم التسديد في ظل ظروف اقتصادية مثل التضخم والكساد المالي، ذلك الأمر يترك آثار سلبية على حجم الأرباح المتحققة من محفظة القروض وعلى رأس المال المصرفي، كما تبين بأن إدارة المخاطر الائتمانية تتضمن مراقبة وتقدير وإدارة خطر التركيز ووضع حدود قصوى لحجم القروض للتنمية الريفية، وتكونت عينة الدراسة من كافة مسؤولي إدارة الائتمان والمشاركين في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء بفروع البنوك بولاية تيارات.

وقد أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين معايير الجدارة الائتمانية والقرار الائتماني، بحيث أن البنوك الجزائرية تستخدم عملية التحليل الائتماني، كما تبين بأن المشاركين في اتخاذ القرار الائتماني، يركزوا على العوامل الخاصة في شخصية العميل، من حيث سمعته وأخلاقه وسلوكه والتزاماته، ومركزه الوظيفي. أوصت الدراسة على ضرورة تركيز إدارة الائتمان على العوامل الخاصة بمقدرة العميل، من أجل ضمان استرداد أموالها في لحظة استحقاقها.

##### دراسة العمار (٢٠١٤)، بعنوان:

##### "دراسة تحليلية نقدية لعوامل الجدارة الائتمانية"

هدفت هذه الدراسة لاستقصاء وتحليل عوامل الجدارة الائتمانية ومعرفة الجوانب التي ربما تؤدي التعثر العميل في المستقبل في سداد الائتمان الممنوح وأعبائه، وذلك ما يتطلب تحديد سابق العوامل المؤثرة فيها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض نماذج الجدارة الائتمانية.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه تحليل عوامل الجدارة الائتمانية يعود إلى عوامل شخصية مثل سمعة العلاقة مع المصرف المقرض والمصارف الأخرى، والعلاقة مع الجهات السيادية، بالإضافة

لعوامل مالية مثل دراسة القوائم والنسب المالية والتنبؤ بالفشل المالي. أوصت الدراسة على ضرورة تقسيم عوامل الجدارة الائتمانية لعوامل شخصية وعوامل مالية في أي نموذج يقترح التقييم الجدارة الائتمانية، والعوامل الشخصية مثل السمعة ضمن العوامل الشخصية، والتنبؤ بالفشل المالي ضمن العوامل المالية.

دراسة الرشدان وعباد (٢٠١٩)، بعنوان:

«أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية»

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤشرات والمعايير المعروفة بمنظومة C50 المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الائتمانية؛ لتحديد مؤهلات عملاتها وقدرتهم على سداد القروض للبنك، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هذه المؤشرات على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية بالإضافة إلى تحديد أهميتها النسبية وفائدتها للبنوك، اعتمدت الدراسة على استبانة، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٩) استبانة، من أجل (١٥٠) استبانة موزعة على موظفي المراكز الرئيسية والفرعية. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن إدارة القروض في البنوك التجارية الأردنية تستخدم فعلا هذه المؤشرات التقييمية، وتختلف الأهمية النسبية لاستخدام هذه المؤشرات في عملية التحليل الائتماني.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الجدارة الائتمانية لتقييم العميل من حيث: شخصيته، قدرته على السداد، رأس ماله والضمانات المقدمة والظروف المحيطة بالعميل، وبين قرار منح الائتمان للعميل. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات يمكن للبنوك التجارية الاستفادة منها في تطوير سياساتها الائتمانية.

دراسة أبو عزة (٢٠٢٠)، بعنوان:

«أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية»

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية. تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والتي عددها (١٣) بنك تجارية.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد تأثير للتحليل الائتماني على عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الأردنية، كما أوضحت الدراسة بأنه يوجد عوامل مؤثرة على الديون المتعثرة في المصارف التجارية الأردنية بشكل واضح، كما تبين بأنه حجم المصرف من العوامل المؤثرة على الديون المتعثرة الموجودة في تلك البنوك بشكل واضح. أوصت الدراسة على ضرورة قيام المصارف التجارية الأردنية على تطبيق كافة الضوابط اللازمة العملية منح القروض والالتزام بالسياسة الائتمانية لها.

دراسة (٢٠٢٠) Chaplinska، بعنوان :

"Evaluation of the Borrower's Creditworthiness as an Important Condition for Enhancing the Effectiveness of Lending Operations"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الجدارة الائتمانية لدى المقترض كشرط رئيسي لتعزيز فعالية عمليات الإقراض، ركزت هذه الدراسة على تحليل صعوبات كفاءة عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك التجارية وتم التركيز على عملية إدارة وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، فضلا عن تشكيل محفظة ائتمانية في ظروف اقتصادية غير مستقرة في لاتفيا في أوروبا الشرقية أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه الخطر الرئيسي يكون من تشكيل محفظة ائتمان في البنوك التجارية من جراء المخاطر الائتمانية، بحيث أنه عندما تقوم البنوك التجارية وخاصة التي سبقت الأزمة المالية في زيادة حجم محافظها الائتمانية، فإن التحدي الأساسي بالنسبة لها هو التوازن في القدرة على تحمل محفظة وجود الائتمان والجودة، مما يساعد النظام المالي، وقد تبين بأنه

خلال اللازمة قد انخفضت المحفظة الائتمانية في البنوك التجارية في لاتفيا، بحيث أدى ذلك أيضا لانخفاض مستوى جودتها وأنواعها.

وقد أوصت الدراسة على الاهتمام بشكل رئيسي بإدارة فعالية جودة الاعتمادات الممنوحة دون نقص في حجم المحافظ الائتمانية نفسها، وذلك من أجل إدارة جودة الإعتمادات الممنوحة.

دراسة (٢٠١٨) Lorne et al ، بعنوان:

### "Default Risk Estimation, Bank Credit Risk, and Corporate Governance"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين المخاطر الائتمانية في البنوك والحاكمة المؤسسية بكافة تعليماتها. تكونت عينة الدراسة من كافة البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي توافرت عنها جميع البيانات التي تحتاجها الدراسة.

سابعاً: فروض الدراسة:

وباستعراض الدراسات السابقة نستنتج فرضيات الدراسة التالية:

**الفرض الأول :** يوجد إختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام أنظمة التحول الرقمي، وذلك وفقاً للإختلاف الوظيفي، والخبرة الوظيفية، والخبرة في التعامل مع آليات التحول الرقمي.

**الفرض الثاني :** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لإستخدام أنظمة التحول الرقمي على فعالية تقييم الجدارة الائتمانية لشركات الأعمال الكويتية.

**ثامناً: الدراسة الميدانية:**

يعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من الأمور الحديثة التي طبقتها البنوك في الآونة الأخيرة في ظل التوجه نحو التحول الرقمي في المعاملات للحد من الفساد المالي والإداري، وبالرغم من جهود الحكومة ووزارة المالية إلا أنها تواجه بالعديد من التحديات وهو ما يتوقع في أي نظام جديد يتم تطبيقه حتى يتم تدارج كل العيوب والتحديات التي يتعرض لها وهو ما يتعرض له الباحث في الدراسة الميدانية كالتالي.

١ - مجتمع الدراسة وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في عدد من شركات الاعمال الكويتية المقيدة بالبورصة خلال الفترة الزمنية (٢٠١٦-٢٠٢٠) والمتبنية لتقنيات التحول الرقمي، وكذلك عدد من البنوك الكويتية التي تقوم بعمليات تقييم الجدارة الائتمانية باستخدام تقنيات التحول الرقمي والبالغ عددها الاجمالي ٢٠ وحده بعدد ١١٤ مستخدم من موظفي الشركات بجانب ٢٥ موظف من موظفي البنوك ، ومراجعي الوحدات الحكومية والبالغ عددهم ٢١ مراجع بإجمالي ١٦٠ مستخدم للنظام ، واعتمد الباحث في تحديد العينة على الحصر الشامل ، قام الباحث بتوزيع قوائم الاستقصاء بعدد ١٦٠ قائمة على مستخدمي النظام وتم استجابة ٨٠/٦ % أي ١٢٩ مفردة ، وبعد استبعاد بعض القوائم غير الكاملة أصبح عدد القوائم الخاضعة لإجراء التحليل الإحصائي ١٢٠ قائمة.

جدول (١) اسماء الشركات الصناعية المدرجة في بورصة سوق الكويت للأوراق المالية

| الرقم | اسم الشركة                                 |
|-------|--|
| ١     | شركة مجموعة الخصوصية القابضة               |
| ٢     | شركة أسمنت الكويت                          |
| ٣     | شركة صناعات التبريد والتخزين               |
| ٤     | شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية  |
| ٥     | شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن |
| ٦     | شركة أسمنت بورتلاند كويت                   |
| ٧     | شركة الشعب الصناعية                        |
| ٨     | شركة المعادن والصناعات التحويلية           |
| ٩     | شركة أسيكو للصناعات                        |
| ١٠    | شركة الخليج لصناعة الزجاج                  |
| ١١    | شركة اسمنت الهلال                          |
| ١٢    | الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف        |
| ١٣    | الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء         |
| ١٤    | شركة الصناعات الوطنية                      |
| ١٥    | شركة المعدات القابضة                       |
| ٢٣    | شركة رابطة الكويت والخليج للنقل            |
| ٢٤    | الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقارلات   |
| ٢٥    | شركة هيومن سوفت القابضة                    |
| ٢٦    | شركة نفانس القابضة                         |

٢- أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على استخدام قائمة الاستقصاء لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

٣- تقييم أداة الدراسة:

**الصدق الظاهري** : تم التحقق من الصدق الظاهري للاستقصاء المستخدم في الدراسة من خلال عرضه على عدد من المتخصصين، للتأكد من مدى كفاية عباراتها وتعبيرها عن الغرض المقصود منها، وفي ضوء ذلك تم تعديل صياغة بعض العبارات التلائم مجال الدراسة بشكل أكبر.

**صدق الاتساق الداخلي**: تم الاعتماد على حساب معامل الارتباط التوافقي Pearson Correlation بين العبارات المعبرة عن كل محور من محاور الاستبيان وبين الدرجة الكلية للمحور الذي يتضمن هذه العبارات ، وذلك لاختبار صدق الاتساق الداخلي للاستقصاء، وقد تم إجراء هذا الاختبار على عينة مكونة من ٣٠ مفردة من مجتمع الدراسة، ويمكن عرض نتائج صدق الاتساق الداخلي للمتغيرات الواردة بالاستقصاء فيما يلي:



- مءفرار الءراسة:

المءفر المساءل (أهمفة اسءءاءم الفاء الؤول الرقمل):

ءءول رقم (ؤ): معاملاء الارباءم بفن العبارة والءرءة الكلفة للمءفر المسءل

| رقم العبارة | معامل الارباءم | رقم العبارة | معامل الارباءم | رقم العبارة | معامل الارباءم |
|-------------|----------------|-------------|----------------|-------------|----------------|
| ١           | *.٤٨٠          | ٦           | *.٥٦٤          | ١١          | *.٤٠٩          |
| ٢           | *.٤٧٦          | ٧           | *.٧٣٦          | ١٢          | *.٧٥٣          |
| ٣           | *.٤٧٨          | ٨           | *.٦٤١          | ١٣          | *.٣٨٢          |
| ٤           | *.٣٧٣          | ٩           | *.٥٢٨          |             |                |
| ٥           | *.٤٣٣          | ١٠          | *.٧٧٧          |             |                |

بشفر الرمز (\*) إلى ءلالة معامل الارباءم إءصائفا عند مسءول معنوفة (٠,٠٥) أو أقل.

وفضء من نءائء الءءول رقم (١) السابق أن معاملاء الارباءم بفن مءوسء العبارة الءاصة بأهمفة اسءءاءم ءقنفاء الؤول الرقمل، وبفن المءوسء العام للمءفر ككل ءءراؤء بفن (\*.٣٧٣ و \*.٧٧٧) وهف جمفعها ءالة إءصائفة عند مسءول معنوفة (٠,٠٥) أو أقل، الأمر الءف بشفر إلى ءمءع عبارة مءفر اسءءاءم آلفاء الؤول الرقمل بءرءة ءفءة من صءق الاءساق الءاءلف.

المءفر الءابع (ءقفم الءءارة الإنءمامفة لؤراءم الأعمال الكوففة):

ءءول رقم (٣): معاملاء الارباءم بفن العبارة والءرءة الكلفة للمءفر الءابع

١- ءقفم فعالفة بفنة الرقابة الءاءلفة فف لؤراءم الأعمال الكوففة

| رقم العبارة | معامل الارباءم | رقم العبارة | معامل الارباءم | رقم العبارة | معامل الارباءم |
|-------------|----------------|-------------|----------------|-------------|----------------|
| ١           | *.٧٥٠          | ٤           | *.٨٨٨          | ٧           | *.٣٥٤          |
| ٢           | *.٧٦٠          | ٥           | *.٧٦٣          | ٨           | *.٧٧١          |
| ٣           | *.٨٦٩          | ٦           | *.٦٨٠          | ٩           | *.٥٣٩          |

٢- ءقفم فعالفة إءارة المءاطر الإنءمامفة فف اللؤراءم

| رقم العبارة | معامل الارباءم | رقم العبارة | معامل الارباءم | رقم العبارة | معامل الارباءم |
|-------------|----------------|-------------|----------------|-------------|----------------|
| ١           | *.٧٠٢          | ٤           | *.٦٧٤          | ٧           | *.٧٥٧          |
| ٢           | *.٦١٨          | ٥           | *.٦٦٣          |             |                |
| ٣           | *.٨٤٧          | ٦           | *.٧٥٠          |             |                |

### ٣- تقييم فعالية استخدام البنوك للتحويل الرقمي في تقييم الجدارة الائتمانية

| رقم العبارة | معامل الارتباط | رقم العبارة | معامل الارتباط | رقم العبارة | معامل الارتباط |
|-------------|----------------|-------------|----------------|-------------|----------------|
| ١           | *٠.٤٢٠         | ٥           | *٠.٥٢٤         | ٩           | *٠.٦٩٧         |
| ٢           | *٠.٦٤٤         | ٦           | *٠.٥٧٩         | ١٠          | *٠.٧٣٢         |
| ٣           | *٠.٥٦١         | ٧           | *٠.٥٠٩         |             |                |
| ٤           | *٠.٧٣٨         | ٨           | *٠.٥٨٠         |             |                |

يشير الرمز (\*) إلى دلالة معامل الارتباط إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) أو أقل.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٢) السابق أن معاملات الارتباط بين متوسط العبارات الخاصة بأهمية استخدام تقنيات التحويل الرقمي، وبين المتوسط العام للمتغير التابع ككل تتراوح بين (٠.٣٧٣ و ٠.٧٧٧) وهي جميعها دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) أو أقل، الأمر الذي يشير إلى تمتع عبارات متغير استخدام آليات التحويل الرقمي بدرجة جيدة من صدق الاتساق الداخلي.

#### ٣- ثبات الاستقصاء:

تم الاعتماد على معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات الاستقصاء، ويتضح من بيانات الجدول رقم (٣) التالي أن استقصاء الدراسة يتمتع بدرجة ثبات جيدة وذلك كما يتبين من قيم معاملات ألفا كرونباخ والتي تجاوزت جميعها الحد الأدنى المقبول (٠,٦).

#### جدول رقم (٤) : معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمتغيرات الاستقصاء متغيرات الدراسة

| معامل الثبات $\alpha$ | عدد العبارات | متغيرات الدراسة  |
|-----------------------|--------------|--|
|                       |              | المتغير المستقل:   |
| ٠,٧٩٧                 | ١٣           | أهمية استخدام آليات التحويل الرقمي                                     |
|                       |              | المتغير التابع:  |
| ٠,٨٨٣                 | ٩            | تقييم فعالية بيئة الرقابة الداخلية في شركات الأعمال الكويتية           |
| ٠,٨٣٧                 | ٧            | تقييم فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في الشركات                       |
| ٠,٧٩٤                 | ١٠           | تقييم فعالية استخدام البنوك للتحويل الرقمي في تقييم الجدارة الائتمانية |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

٤- البيانات الوصفية لعينة الدراسة:  
جدول (٥) توزيع بيانات عينة الدراسة

| المتغير                            | فئات المتغير             | العدد | النسبة المئوية | الإجمالي |
|------------------------------------|--------------------------|-------|----------------|----------|
| الوظيفة                            | إداري                    | ٩٦    | %٧٦.٨          | ١٢٥      |
|                                    | مراجع                    | ٢٩    | %٢٣.٢          |          |
| الخبرة                             | أقل من ٥ سنوات           | ١٠    | %٨             | ١٢٥      |
|                                    | من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات | ٣٠    | %٢٤            |          |
|                                    | من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة  | ٢٩    | %٢٣.٢          |          |
|                                    | من ١٥ سنة فأكثر          | ٥٦    | %٤٤.٨          |          |
| الخبرة في التعامل مع نظم المعلومات | ٤ سنوات فأقل             | ٦٩    | %٥٥.٢          | ١٢٥      |
|                                    | أكثر من ٤ سنوات          | ٥٦    | %٤٤.٨          |          |

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي

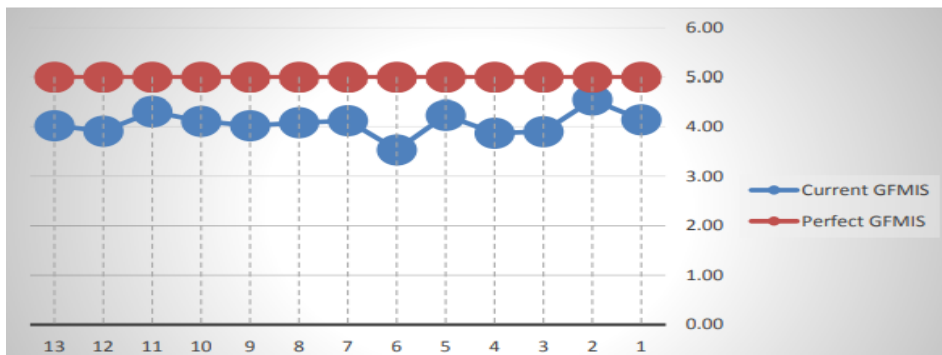
أ- تقييم جودة تقنيات التحول الرقمي:

جدول رقم (٦) الإحصاءات الوصفية لتقييم جودة تقنيات التحول الرقمي للعبارة الخاصة

| الرقم   | العبارة   | موافق تماماً | موافق | محايد | غير موافق تماماً | غير موافق تماماً | المجموع التقديري | النسبة المئوية | المتوسط | الإحتراف المعياري | معامل الاختلاف | المستوى |
|---|---|--------------|-------|-------|------------------|------------------|------------------|----------------|---------|-------------------|----------------|---------|
| أولاً : تقييم أهمية استخدام آليات التحول الرقمي في البنوك والوحدات الحكومية |   |              |       |       |                  |                  |                  |                |         |                   |                |         |
| ١   | تحرص تقنيات التحول الرقمي على الدقة في عرض الإجراءات والسياسات المحاسبية                      | ٢٢           | ٩٩    | ٤     | ٠                | ٠                | ٥١٨              | ٨٣%            | ٤,١٤    | ٠,٤٣٤             | ١٠,٤٨          | مرتفع   |
| ٢   | تعمل تقنيات التحول الرقمي على اختصار الوقت والجهد والتكلفة                                    | ٦٧           | ٥٨    | ٠     | ٠                | ٠                | ٥٦٧              | ٩١%            | ٤,٥٤    | ٠,٥٠١             | ١١,٠٤          | مرتفع   |
| ٣   | تحرص تقنيات التحول الرقمي على التوافق والانسجام مع أفضل الممارسات الدولية                     | ١٦           | ٨٥    | ٢٠    | ٤                | ٠                | ٤٨٨              | ٧٨%            | ٣,٩٠    | ٠,٦٤              | ١٦,٤١          | مرتفع   |
| ٤   | تعمل تقنيات التحول الرقمي على تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفعالية                           | ٨            | ٩٣    | ٢٤    | ٠                | ٠                | ٤٨٤              | ٧٧%            | ٣,٨٧    | ٠,٤٩١             | ١٢,٦٩          | مرتفع   |
| ٥   | تؤدي تقنيات التحول الرقمي إلى زيادة سرعة أداء العمل بشكل سهل ومبسط                            | ٣٧           | ٨٤    | ٤     | ٠                | ٠                | ٥٣٣              | ٨٥%            | ٤,٢٣    | ٠,٦١١             | ١٤,٤٤          | مرتفع   |
| ٦   | لا تتطلب تقنيات التحول الرقمي فترة طويلة من التدريب لسهولة التعامل معها.                      | ٥            | ٧٢    | ٣٢    | ١٦               | ٠                | ٤٤١              | ٧١%            | ٣,٥٣    | ٠,٧٦٨             | ٢١,٧٦          | متوسط   |
| ٧   | تعمل تقنيات التحول الرقمي على عرض البيانات حسب حاجة المستخدم.                                 | ٣١           | ٧٨    | ١٦    | ٠                | ٠                | ٥١٥              | ٨٢%            | ٤,١٢    | ٠,٦٠٤             | ١٤,٦٦          | مرتفع   |
| ٨   | تعمل تقنيات التحول الرقمي على تقديم معلومات دقيقة وذات مصداقية                                | ١٨           | ٩٩    | ٨     | ٠                | ٠                | ٥١٠              | ٨٢%            | ٤,٠٨    | ٠,٤٥١             | ١١,٠٥          | مرتفع   |
| ٩   | تحرص تقنيات التحول الرقمي على تحقيق الاستجابة السريعة والرسائل الفورية                        | ٢٧           | ٧٨    | ١٦    | ٤                | ٠                | ٥٠٣              | ٨٠%            | ٤,٠٢    | ٠,٦٨٩             | ١٧,١٤          | مرتفع   |
| ١٠  | تعمل تقنيات التحول الرقمي على توفير المعلومات الكافية لمتخذي القرار وبما يتوافق مع متطلباتهم. | ٣٠           | ٧٩    | ١٦    | ٠                | ٠                | ٥١٤              | ٨٢%            | ٤,١١    | ٠,٥٩٩             | ١٤,٥٧          | مرتفع   |
| ١١  | توفر تقنيات التحول الرقمي إمكانية مراجعة العمليات المالية لفترات زمنية مختارة.                | ٤١           | ٨٠    | ٤     | ٠                | ٠                | ٥٣٧              | ٨٦%            | ٤,٣٠    | ٠,٥٢٤             | ١٢,١٩          | مرتفع   |
| ١٢  | توفر تقنيات التحول الرقمي إمكانية تحقيق الوفورات المالية في عمليات الإنفاق.                   | ٢١           | ٨٠    | ٢٠    | ٤                | ٠                | ٤٩٣              | ٧٩%            | ٣,٩١    | ٠,٧٨٣             | ٣٠,٠٣          | مرتفع   |
| ١٣  | تعمل تقنيات التحول الرقمي على الحفاظ على سرية المعلومات                                       | ٢٤           | ٨٤    | ١٣    | ٤                | ٠                | ٥٠٣              | ٨٠%            | ٤,٠٢    | ٠,٦٥٣             | ١٦,٢٤          | مرتفع   |
|   | إجمالي  | ٢٦,٧         | ٨٢,٢  | ١٣,٦  | ٢,٥              | ٠                | ٥٠٨,٢            | ٨١%            | ٤,٠٦    | ٠,٢٣٧             | ٨,٠٥           | مرتفع   |

المصدر : اعداد الباحث وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٥) السابق أن الاتجاه العام لاستجابات مفردات عينة الدراسة تجاه تقييم أهمية استخدام تقنيات التحول الرقمي يميل إلى الارتفاع، مما يدل على تقييم عينة الدراسة لتلك الجودة بدرجة مرتفعة، حيث تخطت جميع قيم متوسطات عبارات المتغير القيمة (٣٠٦٨) مما يشير إلى مستوى مرتفع، ما عدا العبارة رقم (٦) والمتعلقة بتطلب استخدام تلك التقنيات لفترة طويلة من التدريب لسهولة التعامل معه، حيث جاءت قيمة المتوسط لهذه العبارة (٣.٠٣). ويوضح الشكل رقم (١) التالي مستوى أهمية استخدام التحول الرقمي في الحكومات وفقاً لنتائج الدراسة.



شكل (١) تقييم عبارات أهمية استخدام التحول الرقمي في مجال الدراسة

#### ١- اختبارات فروض الدراسة:

**اختبار الفرض الأول:** " يوجد إختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام أنظمة التحول الرقمي، وذلك وفقاً للاختلاف الوظيفي، والخبرة الوظيفية، والخبرة في التعامل مع آليات التحول الرقمي".

ولاختبار ذلك الفرض فقد تم الاعتماد على اختبار Chi-Square لتحديد الفروق الجوهرية لآراء مفردات عينة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٦) التالي نتائج اختبار ذلك الفرض:

#### جدول رقم (٧) : اختبار نتائج الفرض الأول باستخدام اختبار Chi-Square

| الخبرة في التعامل مع نظم المعلومات | الخبرة الوظيفية | الوظيفة |          |
|------------------------------------|-----------------|---------|----------|
| ٦٤.٦١٤                             | ٢١٣.١٥٨         | ١٢.٥٦٤  | $\chi^2$ |
| ١٤                                 | ٤٢              | ١٤      | Df       |
| ٠.٠٠٠                              | ٠.٠٠٠           | ٠.٥٦١   | P. Value |
| ١٢٥                                | ١٢٥             | ١٢٥     | N        |

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (٧) السابق رفض الفرض الأول جزئياً، حيث يتبين عدم وجود إختلاف معنوي في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية تقنيات التحول الرقمي وفقاً للوظيفة (موظف بالوحدة الحسابية / ممثل وزارة المالية / مراجع)، في حين توجد إختلافات معنوية في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية تقنيات التحول الرقمي وفقاً لاختلاف الخبرة الوظيفية، وكذلك وفقاً لاختلاف الخبرة في التعامل مع نظم المعلومات، وذلك كما يتضح من قيم كا الخاصة بكل منها، وهي قيم معنوية عند مستوى ثقة (٩٥٪) أو أكثر، إذ فيما يتعلق بالخبرة الوظيفية يتضح أن المفردات ذوي مستويات الخبرة الوظيفية من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة تعطي أهمية لتقنيات التحول الرقمي أكبر من غيرها من الفئات الأخرى (المتوسط = ٤.٠٢١٧)، في حين أن المفردات ذوي مستويات الخبرة الوظيفية من ١٥ سنة فأكثر تعطي أهمية لتقنيات التحول الرقمي أقل من غيرها من الفئات الأخرى (المتوسط = ٣.٠٩٩)، أما المفردات ذوي مستويات

الخبرة أقل من ٥ سنوات ، ومن ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات فإنها تعطي أهمية لتقنيات التحول الرقمي في منطقة وسطية بين الفئتين الأخرين (متوسط=٤,٠٦٤,٤,٠٣٥) على التوالي. أما فيما يتعلق بالخبرة في التعامل مع نظم المعلومات، فقد تم الاستناد إلى قيمة الوسيط ( سنوات)، حيث تبين أن المفردات التي تمتلك خبرة أقل من ٤ سنوات في التعامل مع نظم المعلومات تعطي أهمية أكبر لتقنيات التحول الرقمي (متوسط=٤,٠٠٤) من المفردات التي تمتلك خبرة أكبر من ٤ سنوات (متوسط=٤,٠١١).

**اختبار الفرض الثاني:** "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لإستخدام أنظمة التحول الرقمي على فعالية تقييم الجدارة الائتمانية لشركات الأعمال الكويتية".

ولاختبار ذلك الفرض فقد تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط، من خلال اختبار خمسة نماذج احصائية، ويوضح الجدول رقم (١) التالي نتائج اختبار ذلك الفرض:

جدول رقم (٧) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرض الثاني للدراسة

| Error% | R <sup>2</sup> | P. value | F     | T     | St. β | ثابت الانحدار |
|--------|----------------|----------|-------|-------|-------|---------------|
| %٨٢.٥  | ٠.١٧٥          | ٠.٠٠٢    | ٩.٩٨٠ | ٣.١٥٩ | ٠.٢٧٤ | ١.٨٢٥         |
| %٨٧.٨  | ٠.١٢٢          | ٠.١٠٢    | ٢.٧٢٢ | ١.٦٥٠ | ٠.١٤٧ | ٢.٥٨١         |
| %٩١.٧  | ٠.٠٨٣          | ٠.٠١٣    | ٢.٠٠٢ | ٥.٧٨١ | ٠.١١٤ | ٣.٨٦١         |

المصدر : اعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٧) صحة الفرض الثاني للدراسة وكذلك فروضة الفرعية، حيث يتضح وجود تأثير معنوي و إيجابي لتقنيات التحول الرقمي في الثلاث محاور، وذلك كما يتضح من قيم f الخاصة بكل نموذج (٩.٩٨٠، ٢.٧٢٢، ٥.٧٨١) على الترتيب وهي جميعها قيمة معنوية عند درجة ثقة (٩٥٪) فأكثر. وبالنظر إلى قيم معاملات الانحدار الجزئي المعيارية فإن تقنيات التحول الرقمي في البنوك يؤثر إيجابية ومعنوية في جميع محاور تقييم الجدارة الائتمانية، حيث تشير قيم تلك المعاملات وكذلك قيم معاملات التحديد R2 للنماذج الخمسة إلى أن التأثير الأكبر للتحول الرقمي كان في متابعة الرقابة وهكذا.

### تاسعاً: الخلاصة والنتائج والتوصيات:

النتائج : وقد تبين من تحليل النتائج ما يلي:

- مجتمع الدراسة ككل يرون بأهمية التحول الرقمي كمؤشر هام للجدارة الائتمانية، بنسبة موفق ٩٣ وبوسط حسابي قدره ٤,٦٨، ومعامل اختلاف قدره (٢٢٠٩٠)، ويدل ذلك على اقتراب آراء مجتمع الدراسة. وهو ما يتفق مع الدراسة النظرية بوجود علاقة جوهرية بين المتغيرات.

- مجتمع الدراسة ككل يرون بأهمية محور درجة الالية والرقمنة كعنصر من عناصر الجدارة الائتمانية، بنسبة موفق ٩٢ ٪، وبوسط حسابي قدره ٤,٦٤، ومعامل اختلاف قدره (١٥.٧٣).

- مجتمع الدراسة ككل متفقون على أهمية محور الضمانات المقدمة، بنسبة موفقة ٩٤ ٪، وبوسط حسابي قدره ٧١.٤ ٪، ومعامل اختلاف قدره (٧٣.٢٤)، ويدل ذلك على اقتراب آراء مجتمع الدراسة.

- مجتمع الدراسة ككل يرون بأهمية بعد السمعة المالية لطالب الائتمان وبنسبة موفق ٩٠ ٪، وبوسط حسابي قدره ٤,٧٦، ومعامل اختلاف قدره (٥.٢٩)، ويدل ذلك على اقتراب آراء مجتمع الدراسة.

- مجتمع الدراسة ككل متفقون بأهمية بعد السمعة التجارية لطالب الائتمان، بنسبة مرفق ٩٥ ٪، و بوسط حسابي قدره ٤,٧٥، ومعامل اختلاف قدره (٢٢)، ويدل ذلك على اقتراب آراء مجتمع الدراسة.

- نلاحظ من خلال قيمة معامل التحديد ٠,١٥٥، أن ١٥ ٪ تقريبا من التغيرات في التسهيلات الائتمانية مجتمع الدراسة يرجع إلى كل من قدرة العميل، شخصية العميل، رأس المال، الضمانات المقدمة وبالتالي يتم رفض الفرضية العلمية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

( $a=0,05$ ) لمؤشرات الجدارة الائتمانية والمتمثلة ب (قدرة العميل، شخصية العميل، رأس المال، الضمانات المقدمة على التسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية، وقبول الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0,05$ ) لمؤشرات الجدارة الائتمانية والمتمثلة في (قدرة العميل، شخصية العميل، رأس المال، الضمانات المقدمة على التسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية).

- وجود تأثير معنوي لقدرة العميل على التسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية حيث بلغ قيمة معامل التأثير  $0,080$ ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن  $1\%$  من التغير في قدرة العميل يؤدي إلى  $0,085\%$  من التغير في التسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية، مما يشير إلى أهمية محور قدرة العميل في التأثير على التسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى ( $H_01$ ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a<0.05$ ) لقدرة العميل على التسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لقدرة العميل على التسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية.

### التوصيات:

وقد أوصت الدراسة على ما يلي:

- 1- عمل البنوك التجارية الكويتية على وضع آلية تحدد مستويات التسهيلات الائتمانية السنوية.
- 2- تركيز الجهات المختصة والبنك الكويتي المركزي على آلية ومستوى تطبيق الجدارة الائتمانية في كافة البنوك الكويتية.
- 3- عمل البنوك التجارية الكويتية مقارنة للتسهيلات الائتمانية في السنة الحالية والسنة السابقة.
- 4- عمل دراسات مستقبلية لدراسة العوامل المؤثرة على تنوع في التسهيلات الائتمانية الحاصلة في البنك.

## المراجع:

### المراجع باللغة العربية:

١. العمار ، رضوان، (٢٠١٤). دراسة تحليلية نقدية لعوامل الجدارة الائتمانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٨، العدد، ٣، ص ص. ٢٩٧-٢٤٧.
٢. حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٣). إدارة المخاطر أفراد - إدارات - شركات بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
٣. الدغيم، عبد العزيز والأمين، ماهر وأنجرو، إيمان، (٢٠٠٩). التحليل الائتماني دوره في ترشيد عمليات الإقراض بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٣)، ص ص، (١٩٢ - ٢١٠).
٤. الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٩). إدارة المخاطر الائتمانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
٥. الرشدان، خلود وعباد، جمعة، (٢٠٠٩). أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة المنارة .
٦. الزرقان، صالح طاهر، (٢٠١٢). التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٣، ص ص (٢٦٥-٢٨١).
٧. الطائي، سجي فتحي محمد، (٢٠١٣). أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس المال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان والبنك الأردني الكويتي، تنمية الراقدين، العدد. ١١٦، المجلد، ٣٠، ص ص. ١٠-٢٢.
٨. عابد، شريط صابرينة، بنية، (٢٠١٢). أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة C55 على اتخاذ القرار الائتماني : دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص ص. ١٠٧-١٢٠.
٩. عبد النبي، إسماعيل الطوخي، (٢٠٠٤). التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الفائدة، دار الطويسي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
١٠. النعيمي، محمد خليل، (٢٠١٠)، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الأردنية، المجلة الأردنية الاقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، ص ص. (٣٤ - ١).

### المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Abdul-Baki, Z. (2019). The role of accounting in conflicts resolution: The case of PwC's forensic audit of the Nigerian National Petroleum Corporation. Managerial Auditing Journal.
- 2- Acharya, V. Drechsler, I. and Schnabl, P. (2011). A Pyrrhic Victory? Bank Bailouts and Sovereign Credit Risk, NBER Working Paper, No.17136, June
- 3- Acharya, V. V., Pedersen, L. H., Philippon, T., & Richardson, M. (2017). Measuring systemic risk. The review of financial studies, 30(1), 2-47.
- 4- Aisbett, E, Matthias, B. and Peter, N. (2017). Bilateral Investment Treaties as Deterrents of Host-Country Discretion: The Impact of Investor-State Disputes on Foreign Direct Investment in Developing Countries, Review of World Economics, Vol. 2. No. 2, PP. 1-30.



- 5- Allini, A., Aria, M., Macchioni, R., & Zagaria, C. (2018). Motivations behind users' participation in the standard-setting process: Focus on financial analysts. *Journal of Accounting and Public Policy*, 37(3), 207-225.
- 6- Arias, E. Hollyer, J. and Rosendorff, P. (2017). Cooperative Autocracies: Leader Survival, Creditworthiness and Bilateral Investment Treaties, pp. 2-34.
- 7- Arias, E., Hollyer, J. R., & Rosendorff, B. P. (2018), Cooperative autocracies: Leader survival, creditworthiness, and bilateral investment treaties, *American Journal of Political Science*, 62(4), 905-921.
- 8- Bai, C, Shi, B. Liu, F. and Sarkis, J. (2018). Banking Credit Worthiness: Evaluating the Complex Relationships, *Omega*, pp. 1-13.
- 9- Bai, J., Krishnamurthy, A., & Weymuller, C. H. (2018). Measuring liquidity mismatch in the banking sector. *The Journal of Finance*, 73(1), 51-93.
- 10- Bellucci, A. Borisov, A. and Zazzaro, A. (2010). Dose Gender Matter in Bank Firm Relationships? Evidence from Small Business Lending, *Journal of Banking and Finance*. Vol. 34, P. 2968–2984.
- 11- Boguslauskas, V. Mileris, R. and Adlytė, R. (2011). The Selection of Financial Ratios as Independent Variables for Credit Risk Assessment, *Economics and Management Journal*, Vol. 11, No. 16, P. 1822-6515.
- 12- Bonfim, D. and Portugal. D (2009). Credit Risk Drivers: Evaluating the Contribution of Firm Level Information and of Macroeconomic Dynamics, Working Paper JEL Classification: Vol. 21, No. 41, P. 1-39.
- 13- Campbell, S., DiGiuseppe, M., & Murdie, A. (2019). International development NGOs and bureaucratic capacity: Facilitator or destroyer?. *Political Research Quarterly*, 72(1), 3-18.
- 14- Chakraborty. A. Fernando, C. and Mallick, R. (2010), The Importance of Being Known: Relationship Banking and Credit Limits, *Quarterly Journal of Finance and Accounting*, Vol. 49, No. 2, P. 28-48.
- 15- Chanias, S, Michael, D and Thomass, H., (2019), Digital transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider, *The Journal of Strategic Information Systems*, Vol.28 No. 1, P.p 17-30.
- 16- Chanias, S., Myers, M. D., & Hess, T. (2019). Digital transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider. *The Journal of Strategic Information Systems*, 28(1), 17-33.
- 17- Chaplinska, A. (2012). Evaluation of the borrower's creditworthiness as an important condition for enhancing the effectiveness of lending operations. In *SHS Web of Conferences* (Vol. 2, p. 00009). EDP Sciences.
- 18- Chaplinska, A. (2012). Evaluation of the Borrower's Creditworthiness as an Important Condition for Enhancing the Effectiveness of Lending Operations, *EDP Sciences*, PP. 1-6.
- 19- Chen, S. C., Al-rawahna, A. S. M., & Hung, C. W. (2018), The barriers of e-government success: An empirical study from Jordan, *International Journal of*

- Managing Public Sector Information and Communication Technologies (IJMRICT)* Vol, 9, P.p 1-18.
- 20- Chen, X. Xiaoding W. and Desheng, D. (2010). Credit Risk Measurement and Early Warning of SMEs: An Empirical Study of Listed SMEs in China. *Decision Support Systems*, Vol. 49, No. 10, P. 301-310.
  - 21- Chi, L. and Tang, T. (2006) Bankruptcy Prediction: Application of Log it Analysis in Export Credit Risks, *Australian Journal of Management*, Vol. 31, No.1, Pro Quest Research Library.
  - 22- DiGiuseppe, M. and Patrick, S. (2015). Sovereign Credit and the Fate of Leaders: Reassessing the Democratic Advantage", *International Studies Quarterly*, Vol, 3, No. 5, PP. 2-8.
  - 23- DiGiuseppe, M. and Patrick, S. (2016). Borrowed Time: Sovereign Finance, Regime Type and Leader Survival, *Economics & Politics*, Vol. 28, No. 3, PP. 342-367.
  - 24- DiGiuseppe, M., & Shea, P. E. (2016). Borrowed time: sovereign finance, regime type, and leader survival. *Economics & Politics*, 28(3), 342-367.
  - 25- Dogarawa, A. B. (2011). Financial inclusion in Nigeria and the prospects and challenges of Islamic microfinance banks. *Islamic Microfinance for Sustainable Development*, 277.
  - 26- Dogarawa, L. (2012). Lending Policies and Credit Administration in Pre Colonial Nigeria: A Case Study of Kundila of Kano, *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 4, No. 2, P. 196–203.
  - 27- Dreher, A. and Stefan, V. (2011). Does Membership in International Organizations Increase Governments' Credibility? Testing the Effects of Delegating Powers, *Journal of Comparative Economics*, Vol. 39, PP. 326–348.
  - 28- Dreher, A., & Voigt, S. (2011). Does membership in international organizations increase governments' credibility? Testing the effects of delegating powers. *Journal of Comparative Economics*, 39(3), 326-348.
  - 29- Dror, P. (2011). Developments in Corporate Creditworthiness around Ownership Events. *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 7 Issue: 4, pp.377–396
  - 30- Ebert, C., & Duarte, C. H. C. (2018). Digital Transformation. *IEEE Softw.*, Vol.35 No. (4), p.p 16-21. Tarafdard, M., & Davison, R. M. (2018). Research in information systems: Intra-disciplinary and inter-disciplinary approaches. *Journal of the Association for Information Systems*, vol.19 No(6), p.p 2.
  - 31- Fatemi, A. and Fooladi. I. (2006). Credit Risk Management, *Managerial Finance Journal*, Vol.32, No.3, P.227-233.
  - 32- Gehlbach, S. and Philip K. (2011). Investment without Democracy: Ruling-Party Institutionalization and Credible Commitment in Autocracies, *Journal of Comparative Economics*, Vol. 39. PP. 123-139.

- 33- Gehlbach, S. and Philip. K. (2012). Private Investment and the Institutionalization of Collective Action in Autocracies: Ruling Parties and Legislatures. *Journal of Politics*, Vol. 74, No. 2, PP. 621-635.
- 34- Harrison, A. E., Lin, J. Y., & Xu, L. C. (2012). Performance of formal manufacturing firms in Africa. *Performance of Manufacturing Firms in Africa*, 27.
- 35- Harrison, T. M., Guerrero, S., Burke, G. B., Cook, M., Cresswell, A., Helbig, N., ... & Pardo, T. (2012). Open government and e-government: Democratic challenges from a public value perspective. *Information Polity*, 17(2), 83-97.
- 36- Herhausen, D., Kleinlercher, K., Verhoef, P. C., Emrich, O., & Rudolph, T. (2019). Loyalty formation for different customer journey segments. *Journal of Retailing*, 95(3), 9-29.
- 37- Jonckheere, K., & Vermeulen, F. (2011). A world of deception and deceit? Jacob Campo Weyerman and the eighteenth-century art market. *Simiolus: Netherlands Quarterly for the History of Art*, 35(1/2), 100-113.
- 38- Keefer, P. and Razvan, V. (2008). Democracy, Credibility, and Clientelism, *Journal of Law, Economics, and Organization*, Vol. 24, No. 2, PP. 371-406.
- 39- Keefer, P., & Vlaicu, R. (2008). Democracy, credibility, and clientelism. *The Journal of Law, Economics, & Organization*, 24(2), 371-406.
- 40- Liberman, A. Paravisini, D. and Pathania, V. (2018). High-Cost Debt and Perceived Creditworthiness: Evidence from the U.K., PP, 1-68.
- 41- Mansour, K and Ishaq, B. (2008). Islamic Banking and Finance: on its way to Globalization, *Managerial Finance*, Vol, 34, No.10.
- 42- Matt, C., Hess, T., & Benlian, A. (2015). Digital transformation strategies. *Business & information systems engineering*, 57(5), 339-343.
- 43- Mazumder, B., & Miller, S. (2016). The effects of the Massachusetts health reform on household financial distress. *American Economic Journal: Economic Policy*, 8(3), 284-313.
- 44- Mergel, I., Gong, Y., & Bertot, J. (2018), Agile government: Systematic literature review and future research, *Government Information Quarterly*, Vol.35 No. (2), P,p 291-298.
- 45- Muehlburger, M., Rueckel, D., & Koch, S. (2019), A framework of factors enabling digital transformation, *ORGANIZATIONAL TRANSFORMATION & INFORMATION SYSTEMS*.
- 46- Nambisan, S., Zahra, S. A., & Luo, Y. (2019). Global platforms and ecosystems: Implications for international business theories. *Journal of International Business Studies*, 50(9), 1464-1486.
- 47- Packer, F., & Tarashev, N. A. (2011). Rating methodologies for banks. *BIS Quarterly Review*.
- 48- Pagani, M., & Pardo, C. (2017). The impact of digital technology on relationships in a business network. *Industrial Marketing Management*, 67, 185-192.

- 49- Pattanaik, D., Lieberman, P., Lieberman, J., Pongdee, T., & Keene, A. T. (2018). The changing face of anaphylaxis in adults and adolescents. *Annals of Allergy, Asthma & Immunology*, 121(5), 594-597.
- 50- Pele, D. T., Lazar, E., & Dufour, A. (2017). Information entropy and measures of market risk. *Entropy*, 19(5), 226.
- 51- Rasheed, R., Siddiqui, S. H., Mahmood, I., & Khan, S. N. (2019), Financial inclusion for SMEs: Role of digital micro-financial services, *Review of Economics and Development Studies*, Vol.5 No.3, P.p 571-580.
- 52- Tomashevskiy, A and Daniel K. (2015), Extra Credit: Preferential Trade Agreements and Credit - Ratings, *Wiley*, Vol.59 No. 2, P.p 291-302.
- 53- Twizeyimana, J. D., & Andersson, A. (2019), The public value of E-Government—A literature review, *Government information quarterly*, Vol.36 No.2, P.p 167-178.
- 54- Vogelsang, K., Liere-Netheler, K., Packmohr, S., & Hoppe, U. (2018), Success factors for fostering a digital transformation in manufacturing companies, *Journal of Enterprise Transformation*, Vol,8 No(1-2), P.p121-142.
- 55- Wen, Y., Zhang, K., Li, Z., & Qiao, Y. (2016, October). A discriminative feature learning approach for deep face recognition. In *European conference on computer vision* (pp. 499-515). Springer, Cham.
- 56- White, L. V., Fazeli, R., Cheng, W., Aisbett, E., Beck, F. J., Baldwin, K. G., ... & O'Neill, L. (2021). Towards emissions certification systems for international trade in hydrogen: The policy challenge of defining boundaries for emissions accounting. *Energy*, 215, 119139.

## ملاحق الدراسة قائمة استقصاء

### الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " دور آليات التحول الرقمي في تقييم الجدارة الائتمانية لشركات الأعمال الكويتية (دراسة ميدانية)" ، ونظرا لخبراتكم العلمية والعملية في هذا المجال، يأمل الباحث التكرم بالمساهمة في هذه الدراسة، وذلك من خلال قيام سيادتكم باستيفاء هذه القائمة. وثقوا بأهمية تعاونكم لنجاح هذه الدراسة.

ويود الباحث أن يوضح لسيادتكم أن ما تقدمونه من معلومات و آراء سيكون موضع السرية التامة ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ما تقدير سيادتكم لمدى صحة العبارات التالية، برجاء وضع علامة (✓) أمام التقدير الذي ترونه مناسباً لكل عبارة من العبارات التالية:

| الرقم   | العبارة   | موافق تماماً | موافق | محايد | غير موافق تماماً | غير موافق |
|---|---|--------------|-------|-------|------------------|-----------|
| أولاً : تقييم أهمية استخدام آليات التحول الرقمي في البنوك والوحدات الحكومية   |   |              |       |       |                  |           |
| ١   | تحرص تقنيات التحول الرقمي على الدقة في عرض الإجراءات والسياسات المحاسبية  |              |       |       |                  |           |
| ٢   | تعمل تقنيات التحول الرقمي على اختصار الوقت والجهد والتكلفة  |              |       |       |                  |           |
| ٣   | تحرص تقنيات التحول الرقمي على التوافق والانسجام مع أفضل الممارسات الدولية   |              |       |       |                  |           |
| ٤   | تعمل تقنيات التحول الرقمي على تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفعالية   |              |       |       |                  |           |
| ٥   | تؤدي تقنيات التحول الرقمي إلى زيادة سرعة أداء العمل بشكل سهل ومبسط  |              |       |       |                  |           |
| ٦   | لا تتطلب تقنيات التحول الرقمي فترة طويلة من التدريب لسهولة التعامل معها.  |              |       |       |                  |           |
| ٧   | تعمل تقنيات التحول الرقمي على عرض البيانات حسب حاجة المستفيد.   |              |       |       |                  |           |
| ٨   | تعمل تقنيات التحول الرقمي على تقديم معلومات دقيقة وذات مصداقية  |              |       |       |                  |           |
| ٩   | تحرص تقنيات التحول الرقمي على تحقيق الاستجابة السريعة والرسائل الفورية  |              |       |       |                  |           |
| ١٠  | تعمل تقنيات التحول الرقمي على توفير المعلومات الكافية لمتخذي القرار وبما يتوافق مع متطلباتهم.   |              |       |       |                  |           |
| ١١  | توفر تقنيات التحول الرقمي إمكانية مراجعة العمليات المالية لفترات زمنية مختارة.  |              |       |       |                  |           |
| ١٢  | توفر تقنيات التحول الرقمي إمكانية تحقيق الوفورات المالية في عمليات الإنفاق.   |              |       |       |                  |           |
| ١٣  | تعمل تقنيات التحول الرقمي على الحفاظ على سرية المعلومات   |              |       |       |                  |           |
| ثانياً: تقييم فعالية بيئة الرقابة الداخلية لشركات الاعمال الكويتية في ظل تبني البنوك لآليات التحول الرقمي في تقييم الجدارة الائتمانية |   |              |       |       |                  |           |
| ١   | في ظل تطبيق تقنيات التحول الرقمي تقدم الإدارة من خلال أنشطتها إشارات واضحة للموظفين حول أهمية الرقابة الداخلية لتفادي اي أزمات ائتمانية |              |       |       |                  |           |

|   |   |
|---|---|
| ٢   | في ظل تطبيق تطبيق تقنيات التحول الرقمي تقوم الإدارة بتوصيل قيم المنشأة والمعايير السلوكية للموظفين من خلال قواعد السلوك أو ما يشبه ذلك.                       |
| ٣   | في ظل تطبيق تطبيق تقنيات التحول الرقمي يتم استقطاب الموظفين المؤهلين للعمل في ظل تقنيات الثورة الصناعية الرابعة   |
| ٤   | في ظل تطبيق تطبيق تقنيات التحول الرقمي تأخذ الإدارة في اعتبارها مستويات الكفاءة المطلوبة لوظائف معينة وترجم ذلك في صورة مهارات ومعرفة مطلوبة لشغل هذه الوظائف |
| ٥   | في ظل تطبيق تطبيق تقنيات التحول الرقمي تسعى الإدارة إلى اتخاذ إجراءات لإزالة أو تقليل دوافع الغش.   |
| ٦   | في ظل تطبيق تطبيق تقنيات التحول الرقمي يتم تحديد مسنوليات العاملين المتعلقة بالرقابة الداخلية   |
| ٧   | تقدم تقنيات التحول الرقمي الربط المباشر بين الحكومات لسهولة أداء الإجراءات اللازمة  |
| ٨   | في ظل تطبيق تطبيق تقنيات التحول الرقمي يوجد اهتمام باستقلال المراجع الداخلي في الشركات وذلك لمنع الأزمات الإنتمانية قبل حدوثها.                               |
| ٩   | في ظل تطبيق تطبيق تقنيات التحول الرقمي يتم عقد دورات وورشات تدريبية لمستخدمي النظام   |
| ثالثاً: تقييم فعالية إدارة المخاطر الإنتمانية في الشركات                      |   |
| ١   | توفر تقنيات التحول الرقمي تقارير لمخاطر تغيير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته  |
| ٢   | يتضمن تطبيق تقنيات التحول الرقمي إجراءات لتحديد المخاطر وتقييمها وتحليلها   |
| ٣   | توفر تقنيات التحول الرقمي الإجراءات المطلوبة لتقييم مخاطر الصناعة التي تزاولها الشركة   |
| ٤   | في ظل تقنيات التحول الرقمي يمكن التأكد مما إذا كانت التقارير المالية تعكس حقيقة أداء المؤسسة  |
| ٥   | توفر تقنيات التحول الرقمي الإجراءات اللازمة لتنفيذ الفحص الدوري للأنشطة المختلفة  |
| ٦   | عند فحص باستخدام تقنيات التحول الرقمي يمكن التأكد من مدى وجود ممارسات احتيالية واكتشافها عندما تحدث.  |
| ٧   | تعتبر تقنيات التحول الرقمي مناسبة لأغراض قلة خبرة موظفي الإنتمان  |
| رابعاً: تقييم فعالية استخدام البنوك للتحول الرقمي في تقييم الجدارة الإنتمانية |   |
| ١   | يتضمن تطبيق البنوك لآليات التحول الرقمي في مجال تقييم الجدارة الإنتمانية فحص دقة السجلات ومراجعة الحسابات.  |
| ٢   | يسهل تطبيق البنوك لآليات التحول الرقمي في مجال تقييم الجدارة الإنتمانية في تحديد صلاحيات العاملين على النظام وهذا يقلل الأخطاء                                |
| ٣   | طريقة عمل آليات التحول الرقمي في مجال تقييم الجدارة الإنتمانية تساعد في منع عمليات اختراق النظام.   |
| ٤   | يعمل تطبيق آليات التحول الرقمي داخل البنوك على الحفاظ على سرية المعلومات.   |
| ٥   | تمنع آليات التحول الرقمي داخل البنوك استخدام الحساب من قبل مستخدم آخر.  |
| ٦   | تمكن تلك التقنيات العاملين من الاستخدام بطريقة آمنة وسلسلة من خلال توفير رقم للمستخدم وكلمة مرور خاصة   |

|  |  |  |  |  |    |  |
|--|--|--|--|--|----|--|
|  |  |  |  |  | ٧  | توفر آليات التحول الرقمي داخل البنوك إمكانية الرقابة المالية على الحركات المالية داخل النظام.  |
|  |  |  |  |  | ٨  | في ظل استخدام آليات التحول الرقمي داخل البنوك يتم عمل نسخ احتياطي للملفات وخطط طوارئ مثل التخزين خارج الموقع لملفات البرامج و البيانات الهامة أو الاستعانة بشركات متخصصة في التخزين الآمن للبيانات.              |
|  |  |  |  |  | ٩  | في ظل استخدام آليات التحول الرقمي داخل البنوك يتم فصل مهام تكنولوجيا المعلومات بحيث يكون هناك فصل بين مسئوليات الإدارة، تطوير النظم، العمليات اليومية للحاسب الآلي، والرقابة على جودة المدخلات ومقولية المخرجات. |
|  |  |  |  |  | ١٠ | في ظل استخدام آليات التحول الرقمي داخل البنوك يوجد حراسة جيدة وكاميرات مراقبة للحفاظ على الحاسبات الآلية والأجهزة من السرقة أو الاختراق.   |

\* الاسم ( اختياري):

\* المستوى الوظيفي :

١٠ سنوات حتى ١٥ سنة ( ) - ٥ سنوات حتى ١٠

\* سنوات الخبرة في العمل بالحكومة : - أقل من ٥ سنوات ( )

سنوات ( ) - أكثر من ١٥ سنة ( )

\* عدد سنوات الخبرة في التعامل مع تقنيات التحول الرقمي: ( )